بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

April 2001. Issue No. 219
العدد ٢١٩، ابريل ٢٠٠١م، محرم - صفر ١٤٢٢ هـ

# صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

## فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

## انتهى الخلاف الحدودي فليبدأ التكامل الديمقراطي بين البلدين

بانتهاء الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر تبدأ صفحة جديدة من العلاقات نأمل ان تتسم بالهدوء والاستقرار والتعاون والتكامل الاقتصادي. فقد كانت تلك المشكلة حجر عثرة امام اية محاولة لترميم العلاقات بين البلدين الجارين، مع العلم ان شعبي البلدين مترابطان بشكل وثيق اجتماعيا وثقافيا بالاضافة الى ارتباطهما دينيا وقوميا. وكثيرا ما أدى ذلك الخلاف الى تعكير الاجواء السياسية بين المنامة والدوحة، وتم تبادل الاتهامات طوال السنوات الماضية، خصوصا بعد الانفتاح الاعلامي القطري في منتصف التسعينات، وتصاعد الازمة السياسية في البحرين. وكادت هذه المشكلة تؤدي الى حرب خطيرة بين البلدين بعد حادثة فشت الديبل في ١٩٨٦ عندما قامت قطر بانزال جوي في الجزيرة المرجانية واعتقلت ٢٩ عاملا كانوا يشاركون في انشاء مخفر حدودي للبحرين. وتوترت اجواء اكثر من قمة خليجية بسبب طرح المشكلة في اروقتها. وكادت قمة ١٩٩٠ واحدة من القمم التي شهدت توترا غير قليل في الوقت الذي كانت المنطقة تمر فيه بأحلك الظروف حيث كانت القوات العراقية تحتل الكويت. وقاطعت البحرين قمة الدوحة للعام ١٩٩٦ الامر الذي أدى الى عودة الحرب الباردة بين البلدين، ولم تفلح الوساطات السعودية والاماراتية لحل الاشكالات بينهما.

ولذلك فبرغم اعتراض حكومة البحرين على رفع القضية الى محكمة العدل الدولية فقد كان هناك شعور بان المشكلة سوف تنتهي الى حل خصوصا مع اصرار قطر على ابقاء القضية امام المحكمة في لاهاي. وكانت البحرين طوال العقود السابقة ترفض رفع القضية الى المحكمة، ولم تستطع قطر عرضها على محكمة لاهاي الا بعد موافقة البحرين في قمة الدوحة ١٩٩٠ على ذلك اذا لم تحقق الوساطات نتيجة ملموسة. وخلال السنوات الست الماضية كانت الانظار تتوجه الى المحكمة، حيث بذلك الحكومتان جهودة كبيرة لاعداد الوثائق المتعلقة بالخلاف الحدودي بهدف اثبات كل منها سيادتها على جزيرة حوار. واتهمت البحرين الجانب القطري بتقديم ثمانين وثيقة مزورة، وطالبته بسحب القضية واعطاء فرصة اكبر للوساطات، ولكن كان واضحا ان القضية سوف تستمر امام المحكمة حتى تحسم الموقف بشأنها. وبعد مرافعات هي الاطول في تاريخ المحكمة، ووثائق تاريخية كثيرة، وتكاليف باهضة، توصل القضاة السبعة عشر الدوليون الى قرار أصدرته المحكمة في ١٦ مارس ٢٠٠١ ووافق الطرفان عليه بعد لحظات من صدوره. ولم يكن امامهما سوى الموافقة لان القرار يعتبر مبرما ولا يحق استئنافه. وأكد القرار سيادة البحرين على جزيرة حوار وقطعة جرادة، بينما اعطى قطر حق السيادة على فشت الديبل وجزيرة جنان. وبالاضافة الى ذلك قامت الحكومة بترسيم الحدود بطريقة معقدة تم فيها تجاوز بعض الثوابت المتعارف عليها دوليا، وذلك من اجل الاتفاق على حدود تضمن مصالح البلدين. وللمرة الاولى في تاريخ العلاقات بين البحرين وقطر أصبحت هناك حدود بحرية واضحة بين البلدين. ونأمل ان يبدأ البلدان الآن في تطوير علاقاتهما الدبلوماسية التي كانت شبه مقطوعة حتى في أفضل حالاتها.

وتجدر الاشارة الى ان هناك الآن اجواء مواتية للتصالح في البلدين، وكذلك للممارسة الديمقراطية التي طالما غابت عن بلدان المنطقة. وقد استطاع شعب البحرين تحقيق القدر الاكبر من مطالبه بعد نضال تواصل عبر اكثر من ربع قرن، وقدم تضحيات لم تتوقف، فجاءت ثمرة جهوده موافقة غير مشروطة من قبل الحكومة على اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين و السماح بعودة المبعدين والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. هذه المكاسب التي حققها شعب البحرين سوف تتوطد من خلال الممارسة الديمقراطية التي نأمل ان تكون جادة ونقية. اما الحكومة القطرية فقد حاولت استباق مطالب شعبها فأقرت سياسة اعلامية منفتحة، وطرحت العام الماضي انتخابات بلدية شاركت فيها المرأة، وقرر اميرها الشهر الماضي عزمه على اجراء انتخابات برلمانية في غضون ثمانية عشر شهرا، هي الاولى من نوعها في البلاد. هذه المكاسب للشعب القطري جاءت برغبة حكومية بدون اجبار او اكراه او ضغط. وقوبلت هذه القرارات جميعها بموافقة الدول التي يهمها امن المنطقة واستقرارها وتلك التي تدعم مباديء الديمقراطية وحقوق الانسان. ويتوقع ان تشهد البلدان في الشهور المقبلة نشاطا سياسيا محموما خصوصا انهما يهدفان لاظهار قدرمن الاصلاح السياسي المطلوب في هذه المرحلة بالذات. وقد بدأ المواطنون في البحرين ممارسة قدر من الحرية من خلال الاجتماعات

التتمة ص ٨

○ أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي في ١٦ مارس حكمها النهائي في قضية الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر. وقضى الحكم بسيادة البحرين على جزيرة حوار وجزيرة جرادة، وسيادة قطر على فشت الديبل وجزيرة جنان. كما رسمت المحكمة الحدود البحرية بين البلدين بشكل معقّد وأعطى لقطر حرية الملاحة في المياه الفاصلة بين حوار وجزيرة البحرين. وكانت القضية قد رفعت الى المحكمة قبل سبع سنوات، وتم الترافع بشأنها من قبل الطرفين في شهر يونيو الماضي. وجلس على طاولة القضاء ١٧ قاضيا من بينهم قاضيان يمثلان كلا من البلدين. واعتبر القرار حلا وسطا لمشكلة استمرت اكثر من ستين عاما، وكادت تؤدي الى كوارث سياسية كبيرة. وعلى الفور اعلنت البحرين قبولها القرار الدولي، وكذلك فعلت قطر. وقام امير البحرين بزيارة الى الدوحة لبحث سبل التعاون بينهما خصوصا في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي. ويتوقع ان يطرح قريبا مشروع اقامة جسر بين البلدين يسهل عملية تنقل المواطنين ويفتح المجال لتعاون اوسع. ورحبت دول الخليج الاخرى بالقرار الدولي، واعتبرته بادرة يمكن الاستفادة منها لحل النزاعات الحدودية الاخرى.

○ استمر الهدوء السياسي في البلاد استعدادا لمرحلة تفعيل الدستور وانتخاب المجلس الوطني. وبدأ المواطنون المبعدون في العودة بشكل متتابع خلال الشهر الماضي. فقد عاد من مدينة قم سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم، والشيخ عبد النبي القافود والشيخ احمد الشهابي، وعاد من سوريا عدد من رموز المعارضة من بينهم الاستاذ عبد الرحمن النعيمي والاستاذ عبد النبي العكري، ونزار القاري. ومن بريطانيا عاد كل من الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري ود. سعيد الشهابي. وأصبح هناك الآن حضور شعبي لهؤلاء خصوصا انهم يشاركون في الاستعدادات الجارية لخوض الانتخابات البرلمانية وقبلها الانتخابات البلدية.

○ قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة الى البلاد لتفقد اوضاع حقوق الانسان. وقد التقى اعضاء الوفد بمسؤولين حكوميين ومحامين وعدد من نشطاء حقوق الانسان وبعض سجناء الرأي السابقين. وأبدت المنظمة ارتياحا عاما من الوضع لكنها طالبت الحكومة بالتحقيق في حالات التعذيب والقتل خارج القانون، ومحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب وتعويض الضحايا. كما حثت الحكومة على توقيع الاتفاقات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية. ويتوقع قيام وفد من منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية بزيارة مماثلة الى البلاد قريبا.

○ ما يزال هناك قدر غير قليل من القلق ازاء ممارسات جهاز الامن التابع للحرس القديم. وقد قام افراد هذا الجهاز باعمال استفزازية متواصلة من بينها تهديد المواطنين بالاعتقال والتعذيب، واستدعاء مواطنين ابرياء للتحقيق الاستفزازي معهم، وتعقيد اجراءات منح الجوازات. ورأى المراقبون في ذلك محاولة واضحة من الحرس القديم لاثبات وجوده بشكل فاعل، وان الاصلاح لا يعني التخلي عن ثوابت العهد القديم التي في مقدمتها اسلوب القمع باساليب استفزازية.

○ صدر قرار حكومي رسمي باعادة فتح جمعية التوعية الاسلامية، التي صدر قرار حكومي بغلقها في فبراير ١٩٨٤. ولم تستطع الجمعية ممارسة اي نشاط بعد بسبب حالة الخراب التي اصابتها خلال فترة الغلق. فبعد غلقها مباشرة قامت اجهزة الامن بمصادرة محتوياتها وتركت المبنى عرضة للتلف بدون اية عناية. وفي العام الماضي أشعلت في بعض جوانبها نيران يعتقد انها من فعل جهاز الامن الذي أنشأه ايان هندرسون.

○ نظمت خلال الشهر الماضي ندوات واجتماعات عديدة في البحرين وفي لندن. وشارك في تلك اللقاءات محاضرون ومفكرون اثروا النقاش الدائر حول التغير الذي حدث في البحرين واشادوا بحكمة المعارضة في ادارة دفة النضال. ونشرت بعض المقالات في وسائل الاعلام الدولية، كما اهتمت بعض محطات التلفزيون والراديو بالوضع البحريني بشكل خاص.

○ أفرجت حكومة الكويت آخر معتقل سياسي بحريني في سجونها وهو عادل جاسم الحايكي المعتقل منذ اكثر من عام بسبب حيازته على منشورات تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد. ويعتبر هذا المواطن آخر السجناء السياسيين البحرينيين في الوقت الحاضر.

# ندوة مجلس اللوردات البريطاني تطرح تساؤلات حول المشروع الاصلاحي

عقدت في ١٤ مارس الماضي بمجلس اللوردات البريطاني ندوة مهمة حول الوضع في البحرين شارك فيها عدد من الاكاديميين والسياسيين. وقد دعا الى الندوة التي حضرها عدد كبير من المهتمين بالوضع البحريني، اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان. وقال اللورد ايفبوري: «ان ندوتنا هذا اليوم تصادف ذكريين عزيزتين اولاهما مرور ٢٩ عاما على فوزي في الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٧٢ بمنطقة اوربينجتون، والثانية التطورات الايجابية بدولة البحرين، التي نأمل ان تكون نموذجا للمنطقة، ونأمل ان تسمح الحكومة بقيام آليات المجتمع المدني. وأنا فخور بان يبدأ الناشطون والمناضلون في قطف ثمار عملهم. فعندما اجتمعنا هنا في ديسمبر الماضي لم نكن متأكدين مما سيحدث، وكنا قلقين بشأن ميثاق العمل الوطني واستمرار العمل بقانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة وما اذا كانت الحكومة ستسمح بقيام المنظمات غير الحكومية، او تسمح للصحافيين الاجانب بتغطية الوضع البحريني بحرية. ولم يكن واضحا ايضا ما اذا كانت الحكومة ستمسح بحرية الصحافة وحرية المواطنين في اداء عباداتهم في المساجد، وما اذا كانت ستسمح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد، وما اذا كانت ستسمح بقيام منظمة مستقلة لحقوق الانسان. اننا نشكر شعب البحرين على صموده طوال ربع قرن، وأمير البحرين على مشروعه الاصلاحي، و نأمل ان يكون هناك حكم دستوري يجعل للامير منصبا رمزيا ويعطي الحكومة صلاحية ادارة البلاد.

ومع ذلك فلا بد من طرح بعض التحفظات. فهل مجلس الشورى ضروري؟ وهنا أقدم نصيحتين للحكومة: اولاهما الاستغناء عن خدمات الشركات الاجنبية التي تمتص اموال البحرين بدون عائد، كما يفعل اللورد جيلفورد، والثاني ممارسة الشفافية في البحرين. وقد اطلعت على محاضرة الدكتور علاء اليوسف وما قاله حول المدخول النفطي وما اذا كان يدخل كله ضمن الميزانية. نحن لا نتوقع قيام ديمقراطية حقيقية في بضعة اسابيع. فحتى في بريطانيا لم تقم الديمقراطية بهذه السرعة. وقد تطورت الا مور هنا تدريجيا حتى استطعنا تطوير نظام برلماني واعلام حر. ونأمل ان يتطور ذلك في البحرين. فكل الاصلاحات التي حدثت جاءت من الاعلى ولم يكن هناك حولها حوار بين الناس. وبامكاننا مساعدة حكومة البحرين على تطوير انظمتها، وذلك بالتعاطي مع جمعية حقوق الانسان البحرينية واصلاح قوانين القضاء وتطوير الاعلام، وتطوير مبدأ المساواة الدينية واعطاء الشيعة والبدون حقوقهم. كما ان هناك اهمية قصوى لتطوير حقوق العمال والنقابات العمالية. وكانت منظمة العمل الدولية قد شجبت ممارسات حكومة البحرين تجاه العمال. ونستطيع مساعدة البحرين في تطوير انظمتها المختلفة.

وبعد ذلك تحدث الدكتور جون بيترسون، الزميل بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. وقال : «كنت مؤخرا في زيارة الى البحرين، ورأيت ان الشيخ حمد استطاع كسر دورة الشك والمشاكل مع المواطنين، الامر الذي يدعو الى التفاؤل. ولكن الخطوات التي اتخذت حتى الآن تعالج جانبا واحدا فقط من المشاكل، بينما هناك قضايا عديدة. فالمطلوب ان يكون هناك تنوع اقتصادي، لان الاقتصاد كان عاملا من العوامل التي أدت الى تأجيج الوضع في السابق خصوصا ان البحرين أضعف اقتصادا من بقية دول الخليج. ومطلوب كذلك تطبيق المساواة الاقتصادية بين المواطنين، والتخلي عن نظام التمييز الاجتماعي بين العائلة الحاكمة ومعها العوائل النجدية من جهة والمجتمع البحريني من جهة اخرى. وهذا يقتضي التخلي عن سياسة الاستحواذ بالسلطة. وثمة مشكلة اخرى هي العلاقة بين الامير وعمه رئيس الوزراء، فلكي يحصل الشرعية يجب على الامير ان يقنن العلاقة مع عمه او يزيحه عن منصبه. ومن المشاكل ايضا حالة الغموض التي تكتنف الميثاق الذي يحتوي على عموميات لا يختلف احد بشأنها ولكنها غير واضحة. فالسلطة التشريعية تتكون من مجلسين: احدهما منتخب والآخر معيّن. كما ان هناك مشكلة الملكية الدستورية وما يصاحبها من مشاكل وغموض في الوقت نفسه. لقد طلبت الحكومة من الشعب اقرار الميثاق، فأعطى ٩٨ بالمائة من المواطنين للامير صكا مفتوحا لانه لا يحدد طريقة تكوين السلطة التشريعية ولا طريقة تعيين مجلس الشورى ولا يحدد صلاحيات كل منهما. ويتساءل الناس: لماذا مجلس الشورى بعد ٢٥ عاما؟

كما ان الميثاق لم يحدد صلاحيات الامير وما اذا كان له حق الفيتو على التشريعات. اما بخصوص الملكية فلا أرى اهمية لذلك، وهل انها محاولة لتغيير لقب الحاكم وتمييزه عن بقية افراد الاسرة الحاكمة، ام انه يريد ان يقلد الملك عبد الله الاردني ام انها رغبة في تضخيم الالقاب. ان الوعود التي قدمها الامير كثيرة ولكنها ما تزال وعودا حتى الآن، وهناك الآن تغيرات في عموم الخليج. فحاكم قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، اعلن عن قراره بالسماح بقيام برلمان منتخب في غضون ١٨ شهرا. وكانت الكويت تقدم انموذجا ولكن تجربتها ما تزال تخضع للتقييم بسبب بعض السلبيات التي صاحبتها. اما الدول الثلاث الاخرى بمجلس التعاون الخليجي فلديها ادراك لضرورة تطوير الاوضاع والاصلاح الاقتصادي. وأنهى الدكتور بيترسون حديثه بتفاؤل مشوب بالحذر.

ثم تحدث البروفيسور، فريد هاليداي، استاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد بجامعة لندن فقال: «أبدأ بالترحيب بما يحدث في البحرين، والاعتراف بضرورة الاصلاح السياسي والاقتصادي. ومع اعترافي بوجود تحفظات فانني أرحب بما حدث حتى الآن، وأثني على اللورد ايفبوري الذي واكب مرحلة النضال وتحمل جزءا منه. قبل ثلاث سنوات شاركت في ندوة شارك فيها وزير الخارجية، وطرحت، الى جانب قضايا اخرى، ضرورة اهتمام الحكومة البريطانية بتطوير الديمقراطية في البحرين. وهناك الآن ثلاثة تساؤلات مشروعة: اولها: هل الامير جاد ام انه تغيير شكلي؟ هل المعارضة مستعدة لتلك التغيرات؟ ما هو الانعكاس الاقليمي لما يحدث في البحرين؟ فعندما تكون محاطا باوضاع صعبة مثل الخليج، كيف يمكن ان ينظر الى ما يحدث في البحرين؟ هناك تغيرات في المنطقة تتناغم مع ما يجري في البحرين، فكيف يمكن منع تكرر ما حدث في ١٩٧٥؟ ففي ايران هناك توجه لترسيخ الديمقراطية، والذين في السلطة منقسمون حول كيفية مواجهة ذلك التحدي؟ والرئيس خاتمي يحاول بينما يواجه معارضة من المحافظين. وفي سوريا هناك تغيرات منذ مجيء بشار الاسد الى الحكم، ولكن ما مدى ذلك؟ ولا بد من الالتفات الى المشاكل التي تصاحب الديمقراطية احيانا. فقد كنت في الكويت في ديسمبر ٩٩ عندما تم التصويت ضد اعطاء المرأة حقوقها السياسية، فحرية التعبير ليست كما يتوقعها البعض. ان هناك الآن ضغوطا تضطر بعض الحكام للتغيير، وهناك مشاكل يجب التعامل معها مثل: المحاسبة التي تؤدي الى سؤال حيوي: اين يذهب المال العام؟ ففي بعض الدول النفطية ثلث المدخول النفطي لا يدخل الخزينة، وهو ما تسميه السفارة الامريكية في السعودية «خارج الميزانية off budget». ولكن هناك ضغوط لاصلاح ذلك من قبل صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية. وفي بلدان الخليج ليس هناك تصاعد في المدخولات النفطية بينما يزداد عدد السكان بشكل مضطرد. هذه المشاكل لا تقتصر على الخليج بل حتى في اندونيسيا وصربيا. اما علاقة البحرين بدول المنطقة فقد كانت البحرين تلعب دورا رياديا منذ مطلع القرن. ففي الخمسينات كانت هناك حركة معارضة وعمالية، وتذكر كتب التاريخ ما حدث لسلوين لويد عندما زار البحرين في ١٩٥٦. وفي الستينات والسبعينات كانت هناك تحركات وطنية نحو الديمقراطية. وايران الآن تتطور وينعكس ذلك ايجابا على دول المنطقة. ولا أعرف ما اذا كان الوضع العراقي سيتطور ام لا. فكيف يمكن ان ينظر الى الدور الريادي للبحرين؟ ففي هذه البلاد حسمت مسألة الاستخلاف بوضوح، ونلاحظ الآن عودة للسلطة التشريعية، وهي تتكون من مجتمع فيه شيعة وسنة وهي ظاهرة توجد في الكويت والعراق والسعودية واليمن. فاذا نجحت البحرين في التماسك الوطني فذلك امر جيد. وهناك مشكلة معاملة الاجانب وعدم احترام حقوقهم، وهذه مشكلة بكل دول الخليج. اما حقوق الانسان فهي الاخرى تشكل تحديا للوضع. ان البحرين كانت رائدة في كثير من المجالات وبامكانها ان تبقى كذلك، وهناك حول البحرين من لا يرغب في التطوير.

ثم تحدث السيد سايمون هندرسون، وهو باحث بريطاني متخصص في الشؤون الخليجية. وقال: ان الموقف الا مريكي مما يحدث في البحرين مهم جدا لانه يرتبط بالسياسة الامريكية في الخليج. وأتذكر قبل ٢٠ عاما، كنت أتناول طعام ا لغذاء مع دبلوماسي امريكي كان يعمل في البحرين. وقد أخبرني انه عندما طلب منه انهاء خدمته في البحرين استدعاه الامير. يقول الدبلوماسي انه قال للامير: «هل بامكاني ان أقدم لك نصيحة؟ يجب ان تحكم القبضة على اخيك رئيس الوزراء». وتمتد العلاقة بين امريكا والبحرين الى الاربعينات عندما بدأ الاسطول الامريكي يتزود بالنفط من البحرين. ولعدة سنوات كان لديهم مكتب صغير بعنوان صغير، اما الآن فقد أصبح كبيرا يعنوان كبير. وقد أعطى الامير ابنه صلاحية تنفيذ الاصلاحات، وهو الابن الذي تعلم في امريكا ويحبها. كما ان ظروف وفاة الشيخ عيسى تزامنت مع زيارة ويليام كوهين للبحرين. وتحركت امريكا على الفور لتسهيل انتقال السلطة. كان رئيس الوزراء وابنه في حالة حزن لانهما لم يستطيعا ان يتلاعبا بالوضع. قبل ثلاثين عاما كان لبريطانيا دور كبير في الخليج، ولكنها لم تعد كذلك الآن. وسوف تستمر بريطانيا في دعم التغيير الديمقراطي في الخليج. ان على البحرينيين ان يحددوا ما يريدون لان القوى الاخرى سوف تحدد ما تريد. واعتقد ان البحرين ستقول لهم: لا تتدخلوا، لكن تلك الدول لا تريد التدخل، ولكنها تريد النفوذ.

وتحدث الدكتور عبد الهادي خلف، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، والاستاذ الجامعي بجامعة لوند السويدية، فقال: «كانت لدي تحفظات كبيرة في بداية الامر خصوصا انني احد ضحايا قانون امن الدولة. انني، كما يقول اميل حبيبي «متشائل» اي انني متفائل بحذر. فكل ما حدث حتى الآن هو مشروع اميري. يقال ان الامير يريد ان يدخل التاريخ كمريد للديمقراطية، كما ان والده يعتبر مؤسس الدستور في البحرين. لقد وعدنا والده بكل شيء، لكن مشروعه كان اميريا. وليس لدينا اي ضمان باستمرار المشروع، فهو سيستمر ما دام يوفر للنظام شرعيته وأمنه. في ابريل ١٩٩٠ طرح الملك حسين مشروعا مماثلا بعنوان: «ميثاق العمل الوطني» يحتوي على اطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وكل ما عمله الشيخ حمد كان الملك حسين قد قام به من قبل، ومن ذلك لقاء رموز المعارضة والتفاوض معهم. المشكلة انه بعد ١١ عاما ليس لدينا في الاردن ما نحتفل به، وما يزال الاردنيون ينتظرون الديمقراطية. وكما حدث في الاردن، حدث في البحرين ابتهاج شعبي واسع. فظاهرة الحرية تفتح المجال للمزيد من الحماس الشعبي فيتعالى سقف المطالب. السبب الاساس لنجاحنا اننا استعطنا ان نحافظ على مستوى من الوحدة الوطنية، وهناك مؤشرات لبداية نهاية تلك الوحدة بسبب تباين المطالب والاهداف. فالمعارضة صغيرة قياسا بعدد السكان. وثمة سبب آخر للتشاؤم يفرضه التركيب الثنائي للسلطة التشريعية. واخاف ان يضاف الى ذلك غرفة ثالثة للمشاركة في التشريع هي مجلس العائلة الحاكمة. فهو موجود منذ ١٩٣٢ وأصبح رسميا عشية انتخابات ١٩٧٣، وكانت محاولة من النظام لمواجهة اية صعوبة تنجم عن التطور الديمقراطي. فالميثاق لا يحتوي على اية اشارة لذلك. والذين تفاوضوا مع الامير لم يطرحوا ذلك عليه. هناك الآن بهجة شعبية واسعة مثيلة بالفرحة التي حدثت عندما فاز منتخب البحرين على منتخب الكويت، ويمكن ان تكون البهجة سببا للتضليل، حيث قد تتحول البهجة الى ظاهرة ثابتة حتى عندما تنتهي الحاجة لها. والموضوع الاساس هو: كيف سينتخب البرلمان؟ هل سنذهب للانتخابات كبلد ام ككتل اجتماعية؟ لقد كانت هذه الظاهرة موجودة في ١٩٧٣، وكنا وقتها نناضل من اجل حرية اكبر.

ثم تحدث الدكتور منصور ا لجمري، من حركة احرار البحرين، قائلا: نريد ان نعرف الخطوط الحمراء لكي لا نزعج الامير. فما حدث حتى الآن هو قرارات اميرية، والاعلام يكرس ذلك بقوة. فهو يطلب من الجماهير ان تتصل بالامير اذا ارادت الحصول على مكرمة. ففي مثل هذه الحالة كيف يمكن تطبيق مبدأ المحاسبة؟ وعندما نتحدث عن القانون يطرح السؤال: اي قانون؟ فحتى الآن هناك قوانين مفروضة من مجلس وزراء استبدادي. وقد طرح وزير العمل هذا اليوم موقفا ضد التجمعات والاحزاب السياسية، وقال الوزير ان مشروع القانون ٢١ للعام ١٩٨٩ يمنع التجمعات والاحزاب السياسية والجمعيات. وتطالب منظمة العفو الدولية بالغاء القوانين الجائرة ومنها ذلك القانون. وهناك امتحان آخر وهو انتخابات المجالس البلدية. وليس هناك قانون لتلك الانتخابات، وليس هناك حديث عنها. والدوائر الانتخابية غير محددة. اما حقوق الانسان فكيف يمكن الحفاظ عليها مع وجود عناصر التعذيب في مواقعهم، مثل عادل فليفل الذي كرر اليوم تهديداته لاحدى المواطنات بالاعتقال والتعذيب. ان الشفافية يجب ان تتحقق بالسماح للمنظمات الدولية بزيارة البحرين، وكذلك لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة وللشخصيات الاخرى مثل اللورد ايفبوري. اننا لا نعرف بعد مدى جدية الاصلاحات خصوصا ان خطاب الحكومة متباين بين ما يقوله الامير وما يقوله رئيس الوزراء.

وبعد ذلك طرح الحاضرون تعليقات واسئلة كثيرة حول الوضع البحريني، شارك فيها صحافيون وسياسيون وحقوقيون ومراقبون. ومن بين ما طرحه مواطن بريطاني يسعى لاطلاق سراح ابنه من السجون البحرينية ان هناك موظفين بريطانيين بجهاز التعذيب البحريني وان هؤلاء يجب اعتقالهم ومحاسبتهم. وأنهى اللورد ايفبوري الندوة بالتأكيد على ضرورة محاسبة مرتكبي جرائم التعذيب، قائلا: «القسم ١٣٢ للعام ١٩٨٨ من القانون البريطاني يسمح باعتقال اشخاص مثل عادل فليفل، ولا ندري ما اذا كان جهاز التعذيب سوف يتم حله ام سيستمر». ثم شكر الحاضرين معبّرا عن أمله بانتعاش ديمقراطية حقيقية في البحرين.

# البحرين: مستقبل واعد

**نص المحاضرة التي القاها الدكتور علاء اليوسف بنادي الخليج الثقافي في لندن، بتاريخ ٨ مارس٢٠٠١م**

ايها السيدات والسادة: بودي لو أبدأ معكم حول مسلسل الأحداث الأخيرة بحسب ما ورد في وكالات الأنباء، كرويتر وغيرها..

١ أكتوبر ٢٠٠٠: عضو مجلس شورى يهودي بحريني يقول أن ولاءه للبحرين.

٣ أكتوبر: أمير البحرين يعد بعهد سياسي جديد.

١٣ أكتوبر: منظمة التجارة الدولية تقول أن البحرين بحاجة لإصلاحات عاجلة لتنمية اقتصادها.

١ نوفمبر: كوفي عنان يعلن أنه سيزور البحرين وقطر.

٥ نوفمبر: البحرين تقول أن الميزانية للعامين ٢٠٠١-٢٠٠٢ ستبلغ ٨٣٣ مليون دولار.

٦ نوفمبر: أمير البحرين يعلن أنه لن يحضر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في الدوحة احتجاجا على إصرار قطر على الاستمرار في حل الخلاف الحدودي من خلال محكمة العدل الدولية.

٧ نوفمبر: اعتقال أستاذ بجامعة البحرين.

١١ نوفمبر: الإفراج عن الأستاذ الجامعي مع وصول كوفي عنان للبحرين. كوفي عنان يجري مباحثات في المنامة ثم الدوحة.

١٥ نوفمبر: البحرين تخصص ١,٦ مليون دولار لميزانية لزيادة رواتب موظفي الدولة.

٢٣ نوفمبر: أمير البحرين يعلن عن طرح ميثاق كأساس للإصلاحات السياسية.

٢ ديسمبر: أول اجتماع للجنة من ٤٦ شخص عينهم الأمير لمناقشة الميثاق المقترح.

١٤ ديسمبر: اللجنة المعينة تعلن موافقتها على انشاء برلمان من مجلسين واحد منتخب والآخر معين.

٢٠ ديسمبر: البحرين تخصص ٨٠ مليون دولار لتوزيع راتب شهري إضافي لموظفي الدولة.

٢٣ ديسمبر: تسليم الميثاق للأمير. والأمير يعلن أنه سيطرح الميثاق للاستفتاء.

٢٦ ديسمبر: البحرين تعلن تخفيف عقوبة الإعدام الصادرة ضد ثلاثة مواطنين إلى المؤبد.

٢٣ يناير ٢٠٠١ البحرين تعلن أن الاستفتاء سيجري في ١٤-١٥ فبراير.

٢٤ يناير: إزالة الحصار المنزلي المفروض على الشيخ الجمري.

٥ فبراير: الأمير يعلن العفو عن المعتقلين ويسمح بعودة المبعدين.

٨ فبراير: منظمة العفو الدولية ترحب بخطوات الأمير.

٨ فبراير: حركة أحرار البحرين تدعو الشعب للتصويت بلا على الميثاق. الأمير يجتمع مع أربعة من رموز المعارضة بالداخل ويوافق على توضيح بعض الامور الحساسة والغامضة.

١٤-١٥ فبراير شعب البحرين (نساء ورجال) يصوتون لصالح الميثاق بمعدل ٩٨,٤٪.

١٨ فبراير: البحرين تلغي قوانين الطوارئ (قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة).

١٩ فبراير: المعارضة تعلن تأييدها للإصلاحات التي بدأها الأمير.

٢٠ فبراير: البحرين تمنح ألف شخص (من فئة البدون) الجنسية.

٢٢ فبراير: البحرين تقول أن ١٥ ألف شخص سيمنحون الجنسية.

٢٨ فبراير: اثنان من شخصيات المعارضة (عبد الرحمن النعيمي وعبد النبي العكري) يعودان إلى البلاد والشعب يستقبلهم كأبطال.

٨ مارس: اثنان من رموز المعارضة (الشيخ عيسى قاسم والشيخ عبد النبي علي) يعودان إلى البلاد في استقبال شعبي حاشد.

٨ مارس: محكمة العدل الدولية تقول أنها ستصدر الحكم بشأن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر في ١٦ مارس.

لقد كانت هذه رحلة عاصفة لعناوين الأخبار في خلال الشهور الخمسة الماضية. وهناك محتويات ثلاثة أساسية: الإصلاحات السياسية، الخلاف مع قطر، والتحديات الاقتصادية. هذه الأمور مترابطة. وكما تعلمون فإن تعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني وكل ما جرى في مطلع السبعينات قد دفع بكثير من البحرينيين للانضمام للمعارضة لمواجهة حكومتهم. وبسبب الإطار القانوني الصارم الذي يمنع وجود معارضة، فقد اضطرت المعارضة للعمل خارج إطار ذلك القانون. ومع مرور السنوات فقد بدا العديد من المخلصين حول العالم ومعهم منظمات دولية يعبرون عن مساندتهم لشعب البحرين في مطالبهم للعودة لحياة دستورية. منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش وشخصيات دولية كلها ساهمت في مساندة شعب البحرين. لقد كان نضالا طويلا ومريرا حقا. ولكني أشير إلى أنه كان نضالا عقلانيا، والمطالب بقيت معتدلة ولم تستطع الحكومة الرد على مشروعية وعدالة تلك المطالب. فكل ما هناك أن الشعب يطالب بحقوقه المنصوص عليها في دستور وقعت عليه الحكومة. وهكذا فإن نضالنا لم يكن ثوريا وانقلابيا، واستمر ٢٥ عاما. السؤال هو لماذا بعد هذه المدة الطويلة قامت الحكومة بما قامت به خلال الأشهر القليلة الماضية؟ ماذا حدا مما بدا؟ لا يمكننا إلا أن نحلل ونخمن، والمؤرخون سيتوقفون طويلا في المستقبل ليمعنوا النظر للخروج برؤية ربما تكون أوضح لاحقا.

دعوني أبدأ بموضوع الخلاف مع قطر، وأود أن أؤكد بأني أشير أن هذا الموضوع كان له دور في ما حدث مؤخرا. فقد شرعت قطر في أسلوبها ونقلت الموضوع إلى محكمة العدل الدولية، الأمر الذي أزعج البحرين وجيرانها، لأن هذا الأمر كان خارج ما اعتادوا عليه. لقد استمر هذا الخلاف في الغليان. ولكن في أثناء ذلك، حدث تطور آخر في قطر. ففي ١٩٩٩، أجريت انتخابات بلدية هناك، شارك فيها الرجال والنساء. وأعطيت النساء حقهن أسوة بالرجل. ونحن نتكلم عن قطر وعدد سكانها أقل من البحرين وليس لها تاريخ طويل في التعليم، وحتى فترة وجيزة كان البحرينيون ينظرون إلى القطريين على أنهم أقل مستوى منهم. لقد كانت الانتخابات البلدية القطرية في ١٩٩٩، منعطفا هاما. وفي يوليو ١٩٩٩، أعلنت قطر أنها كونت لجنة لاقتراح دستور ويتوقع أن تنتهي من إعداد الدستور في يوليو ٢٠٠٢ وقد صرح أمير قطر مؤخرا بأنه سيكون هناك برلمان قطري في أقل من ١٨ شهرا. وأنه لن تكون له صلاحيات مطلقة فوق ذلك البرلمان. المهم في كل هذا أن أمير قطر قام بكل هذا بدون مطالبة شعبية ودون حوادث مريرة وبدون سجون وتعذيب. في المقابل، فإن أهل البحرين كانوا ينظرون إلى واقعهم المخالف تماما، لما كان يحدث في قطر: قمع، اضطهاد، حرمان من الحقوق، اختناق واحتقان على جميع الجهات الاقتصادية والسياسية. لو نظرنا للاحتقان الاقتصادي في البحرين: انظروا للميزانية. إنها غير شاملة وليست شفافية. إن هناك تحويلات مالية كثيرا لا يتم ذكرها في الميزانية، والحكومة تعلم ذلك ولم تفكر في الأمر عندما يسألها الأخصائيون.

إنتاج البحرين من النفط الخام يأتي من مصدرين: المصدر الأول هو حقل الدخان القديم الذي ينتج ٤٠ ألف برميل يوميا. أما القسم الاكبر وهو ١٤٠ ألف برميل يوميا فيأتي من حقل أبو سعفة الواقع على الحدود البحرية بين البحرين والسعودية. قبل العام ١٩٩٦، كانت السعودية تعطي البحرين نصف التنازل عن النصف الآخر. ومنذ ذلك والبحرين تحصل على المدخول الكامل من ١٤٠ ألف برميل يوميا. إلا أن الميزانية لا تذكر جميع المدخولات الواردة من حقل أبو سعفة. مدخولات أبو سعفة تذهب لمصاريف لا يتم ذكرها في الميزانية، والحكومة ترفض الشفافية في هذا المجال. يجب أن يتغير هذا الأمر، لأن البحرين بحاجة لنظام موازنة شامل وشفاف. الشفافية تعني المسؤولية وإمكانية مساءلة الحكومة، وهذا بدوره يؤدي لوجود حكومة جيدة. إلا أن الشفافية والمحاسبة والحكومة الجيدة لا وجود لها دون وجود برلمان منتخب. هذه حقيقة سياسية ثابتة على المستوى العالمي.

البحرين، لديها مشاكل عميقة ترتبط بالهيكلية الاقتصادية. هناك سوق عمل مجزأة بصورة تعطل مسيرة التنمية. العمال الأجانب ليس لهم حقوق، وهناك مطالبة دولية حاليا بحمايتهم. العمال البحرينيون محرومون من حقوقهم، وأساسا من حقهم في تأسيس نقابة خاصة بهم. إننا بحاجة لإنشاء مراكز لتوظيف المواطنين، لربطهم بسوق العمل من خلال تطوير مهاراتهم بما يخدم الاقتصاد الوطني. البحرين، كما هي دول الخليج الأخرى، لديها نمو سكاني متزايد، وسوق العمل لا تستطيع استيعاب هذا النمو. ولكن هناك بطالة مقنّعة أخرى غير الظاهرة. تلك هي وجود مواطنين في وظائف غير ملائمة لمهاراتهم. المدارس والجامعات والمعاهد، يجب أن يتم ربطها باحتياجات الاقتصاد الوطني.

الجهاز التعليمي بحاجة لتجديد نوعي، ابتداء من المدارس الابتدائية حتى الجامعة. الصفوف الدراسية الكبيرة، يجب أن يتم تصغيرها. المعلمون لا بد من مكافأتهم بما يتناسب مع الدور الهام الذي يقومون به. إننا بحاجة لمضاعفة برامج ومناهج التدريب المهني. لا بد أن نلتحق بعصر المعلومات. لا بد أن نرحب ونواكب ونقود تكنولوجيا المعلومات. هناك بحرينيون منفيون الآن متخصصون في أعقد جوانب تكنولوجيا المعلومات مثل تخصص الـ Animation. هؤلاء بإمكانهم خدمة البحرين لو فسح لهم المجال.

إننا بحاجة لتطوير البنية التحتية لعصر المعلومات. وهذا يعني انهاء عصر مراقبة ومنع وصول قنوات الإنترنت. انظروا إلى دبي وكيف أنها تبني مدينة إلكترونية. إن الإنترنت يلعب دورا هاما وكبيرا في تطوير وتنمية اقتصاد البلدان في عالمنا اليوم. وهذا يتطلب أن تتخلى الحكومة عن فكرة الحد من تدفق المعلومات ومنع الأفكار السياسية من الوصول إلى الناس. إن البحرين متأخرة جدا في معالجة موضوع الاحتكارات الاقتصادية، بالرغم أنها عضو في منظمة التجارة الدولية.

كل هذه المشاكل تراكمت خلال الـ ٢٥ سنة الماضية. والبحرين تخسر كل يوم أمام دبي في المنافسة الاقتصادية. لقد أدى الاضطراب السياسي في البحرين الى نزوح المؤسسات الجديدة والهامة إلى أماكن أخرى بالخليج. نحمد الله أن الأمل يبدو في الأفق مع وجود نية لإصلاح الأوضاع. ولكن ينبغي أن لا نغفل بأن البحرين تحكم منذ مطلع العام ١٩٧٠، بنفس الطاقم الذي لم يتغير. وكان أول تغيير وزاري حدث في ١٩٩٥، ومع ذلك لم يتغير جوهر وأساس هذا الطاقم المتقدم في العمر. ماذا أنتج هذا الطاقم للبحرين؟ إن ما أنتجه هو: اقتصاد، مكسور، أزمة سياسية، وشعب منتفض. بالتأكيد لا وجود لمستقبل ما دام الوضع هو لم يتغير والطاقم هو ذاته.

إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية متداخلة. إننا نحتفل هذه الأيام بانطلاقة جديدة في الحريات المدنية، ونأمل في مشاركة حقيقية في صنع القرار. وآمل أن لا تأتي الأيام التي نتأسف فيها لأننا فرحنا هذه الأيام. أقول هذا لعلمي بأن المستقبل المنظور بحاجة لقرارات صعبة للغاية. القرارات الصعبة تعني وجود من يخسر ومن يربح. إننا نطالب بوجود اقتصاد ديناميكي ونظام سياسي ديناميكي، وهذه الديناميكية ضرورية. والمستقبل الاقتصادي صعب جدا، ولذا فإن توفير الحريات المدنية، في اعتقادي، هو لتلطيف الصعوبات الاقتصادية التي نحن قادمون عليها. تأكدوا أن البحرين قادمة على ضرائب، لأنه لا مخرج حقيقيا من الأزمة إلا بفرض ضرائب على الدخل. ولكن لكي يدفع المواطن ضرائب فإنه يريد جميع حقوقه، ويريد أن يتأكد بأن الضرائب ليست ضد الطبقات المحرومة فقط وأن هناك من هو فوق القانون، او أن هناك ممارسات مجحفة وغير عادلة ضد فئات من المواطنين لأي سبب كان. لكي تنجح البحرين في الامتحان فإننا بحاجة لنظام سياسي عادل يشترك فيه الجميع برضا ومسؤولية، وأن عهد المحسوبية والمنسوبية وعدم الشفافية والظلم الاجتماعي والاقتصادي لن يعود. دون أن يشعر المواطن بذلك، فإنه لن يدفع ضرائب ولن يسند النظام.

دعوني انتقل للجانب السياسي: لقد كانت خطة الحكومة الأولى ليست هي الحالية. دعوني أذكركم بتلك الخطة الأولى. لقد عينت الحكومة لجنة عقدت جلسات سرية، وكانت الحكومة تنوي أن تعرض مداولات تلك اللجنة على مؤتمر شعبي من ألفين أو ثلاثة آلاف للتصفيق للميثاق خلال ثلاثة أسابيع ثم ينقضي كل شيء. وقد غيّرت الحكومة تلك الخطة بسبب المعارضة القوية التي ظهرت لخطتها. دعوني أسألكم: من أين جاءت فكرة الاستفتاء؟

أتذكر أننا في حركة أحرار البحرين، أصدرنا بيانا في ١٦ ديسمبر، في يوم العيد الوطني. في ذلك البيان ذكرنا أمرا لم نكن نتوقع أن الحكومة ستلبيه أو ستستجيب له. راجعوا الملفات. سترون أننا طرحنا على الحكومة أمر الاستفتاء للشعب لاختبار ما إذا كانت إرادة الشعب متوافقة مع ما هو مطروح. لقد طالبت الحركة بطرح اقتراحات الأمير لاستفتاء شعبي مع ضوابطه الدولية المعترف بها. وعندما طرحت هذه الفكرة كانت أساسا لإحراج الحكومة. ولكننا وجدنا أن الحكومة أعلنت أنها ستطرح الميثاق للاستفتاء وهنا دخلت البحرين في مخاض سياسي آخر، يمكن قراءته كما تقدم من عناوين الأخبار المتلاحقة.

اننا نطالب أن نشارك في الحياة العامة بأسرع وقت وهذا حقنا. وإذا أرادت الحكومة أن ننجح جميعا في الفترة القادمة فلا بد من السماح لنا أن ندخل في عملية القرار كمعارضة منظمة من الداخل تؤمن بضرورة خدمة المجتمع من الداخل بصورة ومتحضرة ومن داخل أروقة البرلمان، الذي ينبغي أن ينعقد بأسرع ما يمكن للبت في كل القرارات الخطيرة والحساسة. فالبحرين بحاجة لأبنائها وبحاجة للدخول في العالم المتحضر بأساليب متحضرة لكي لا تعود الأيام السوداء الماضية.

# يوميات البحرين في شهر مارس ٢٠٠١

**٢٦ فبراير**

● كرّرت المعارضة البحرينية موقفها الرافض لاجراء اي تغيير لدستور البلاد خارج ما تنص عليه المادة ١٠٤ التي تحدد آلية التغيير. جاء ذلك في ضوء تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل وعضوية عدد من الوزراء. ولوحظ ان وزير الداخلية، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، من بين اعضاء اللجنة، الامر الذي أحدث انزعاجا كبيرا لدى المواطنين نظرا لارتباطه بجرائم التعذيب التي ارتكبت ضد ابناء البحرين خلال الحقبة السوداء. وتمنّت المعارضة على امير البلاد الذي قاد مسيرة الاصلاح عدم السماح بخرق الدستور، والتخلي عن الرموز التي ارتبطت بتلك الحقبة، خصوصا ان هناك من ابناء البحرين من يستطيع المشاركة في المشروع الاصلاحي بدون ان تؤدي مشاركتهم الى الانزعاج الشعبي من الحرس القديم. ولفتت المعارضة كذلك الى ما يدور في الاوساط الشعبية من قلق واضطراب منذ عودة رئيس الوزراء الى الواجهة، الامر الذي أعاد الوساوس الى النفوس حول احتمال حدوث انقلاب ضد الاصلاحات، خصوصا ان ما هو موجود حتى الآن هو مراسيم اميرية، ولم تقم دولة القانون بعد.

● وشاركت المعارضة كذلك في الترحيب بزيارة العاهل المغربي، الملك محمد السادس، الذي يقوم بزيارة رسمية للبلاد. واعربت عن ارتياحها للتوجهات الاصلاحية التي يمارسها جيل الشباب من الحكام العرب خصوصا في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان. واكدت المعارضة تقديرها للاصلاح السياسي الذي جرى في المغرب خصوصا منذ صعود الملك محمد السادس الى الحكم، والذي جرى في البحرين على يدي امير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وتمنّت استمرار الاصلاح السياسي في البحرين والاحتذاء بالنموذج المغربي الذي أقصى رموز العهد السابق من السلطة خصوصا وزير الداخلية الذي ارتبط اسمه بممارسات غير انسانية. ولاحظت كذلك النشاط الذي تمارسه الاحزاب السياسية المغربية بحرية الامر الذي سوف يضفي على الوضع البحريني تطورا اضافيا فيما لو تم العمل به في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان افراد العائلة المالكة في المغرب لا يشاركون في السلطات الثلاث، الامر الذي وفر للشعب مجالا اوسع للمشاركة السياسية، وأبقى العائلة المالكة في موقع بعيد عن متاهات العمل التنفيذي ومشاكله.

● ولوحظ من جهة اخرى تصاعد الرغبة في التخلص من المرتزقة الاجانب الذين يشكلون ثقلا على امكانات البلاد. فقد كتب علي سيار عمودا طالب فيه بالتخلص ممن يسمّون «الخبراء» الاجانب قائلا ان بعض هؤلاء تسبب في مشاكل اقتصادية كبيرة ثم هرب من البلاد. وقال ان ابناء البلاد قادرون على تقديم خبراتهم في خدمة الوطن. لكن «خبيرا» آخر هو حافظ امام، أراد ان يكون ملكيا اكثر من الملك فتباكى على إسقاط قانون امن الدولة مبررا وجوده ومزيّنا قمع المواطنين، ومطالبا بفرض قانون آخر مماثل له، وكأن البلاد تخضع لتهديدات فعلية من ابنائها البررة.

● وفي مدينة مانشستر البريطانية عقدت يوم السبت الماضي ندوة شارك فيها بعض المفكرين والمثقفين لمناقشة تطورات الوضع البحريني. وتحدث في الندوة كل من الشيخ راشد الغنوشي والاستاذ توفيق السيف والاستاذ عبد الواحد. وطرحت في الندوة افكار ومقترحات عملية لترشيد مسيرة التطور في البحرين، واتسمت المداخلات بالكثير من الايجابية وبث روح الامل.

● ومن جهة اخرى نشرت مجلة «المشاهد السياسي» الاسبوعية التي تصدر في لندن في عددها الاخير تغطية شاملة للتطورات التي حدثت في البحرين مؤخرا، بعنوان: «من القمع الى الاستفتاء: مسيرة متعثرة استمرت ربع قرن». واحتوى المقال على سرد واسع لتاريخ المشكلة السياسية في البحرين منذ تعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني، والنضال الشعبي الذي تواصل عبر تلك السنوات. كما تطرق لمواقف المنظمات الحقوقية والسياسية الدولية خلال الحقبة السوداء. ثم تناول المشروع الاصلاحي للامير وكيف انتهى الى الميثاق الوطني الذي تم اقراره شعبيا باستفتاء عام قبل اقل من اسبوعين. وعرض بعض الهواجس التي تساور نفوس البعض خصوصا مع عودة الحرس القديم، ممثلا برئيس الوزراء الى واجهة الحكم مجددا.

**٢٨ فبراير**

● ناشدت المعارضة البحرينية امير البلاد الاسراع في تشكيل حكومة جديدة لحمل مهمة اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني، لقطع الطريق على اعداء الديمقراطية والاصلاح. جاء ذلك بعد بروز عدد من الظواهر المقلقة منذ عودة رئيس الوزراء الى البلاد. وتمنّت المعارضة ان يوكل امر تشكيل الوزارة الى شخصية شابة قادرة على استيعاب المتغيرات وبدء صفحة جديدة مع شعب البحرين لتجاوز مآسي الحقبة السوداء. وقالت ان العهد الجديد يتطلب التخلص من شوائب العهد القديم بأشخاصه وسياساته.

● وقد لاحظ المواطنون تكثف وجود قوات التعذيب في عدد من المناطق في الايام الاخيرة. فمثلا شوهد عدد منهم بمنطقة الدراز قبل ليلتين وهم يتابعون احد المواطنين الذين أفرج عنهم مؤخرا ما بين منزله ومأتم أنصار العدالة، وشوهد آخرون عند منزل مواطن آخر واقفين بصورة استفزازية. واتصل احد المواطنين بالمعارضة متسائلا: ما معني ان سيارات الامن العامة وسيارات الامن الخاص التي يسوقها المرتزقة لا زالت تراقب المساجد والمآتم وتراقب بيوت بعض الناشطين؟

● وأكد الحرس القديم وجوده في سفارات البحرين في الخارج، حيث اصبحت عرقلة اجراءات عودة المنفيين ظاهرة تبعث على القلق. وقد اضطر الامير شخصيا لاصدار امر خاص بتسهيل اجراءات عودة كل من الاستاذ احمد الذوادي وعبد الله الراشد من دمشق. وفي سفارة البحرين في لندن بدا احد موظفي السفارة غير قادر على التخلص من اساليب جهاز القمع، فطلب من بعض المواطنين كتابة رسالة اعتذار لتسهيل عودتهم، وأمر آخرين بوضع بصماتهم على الاستمارات، الامر الذي يعتبر تكريسا لعقلية اجهزة الامن الرهيبة.

● ومن جهة اخرى حصلت الجمعية البحرينية لحقوق الانسان على ترخيص لها بالعمل بعد شهور من الانتظار. جاء ذلك بعد رفض الطلب اكثر من مرة من قبل رئيس الوزراء شخصيا بعد ان رفضت وزارة العمل النظر فيه نظرا لحساسيته. وكانت مجموعة من ١٨ شخصا قد تقدمت بطلب تشكيل الجمعية وذلك في اطار التوجه الشعبي لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

● وفي الدنمارك رحبت «المنظمة البحرينية لحقوق الانسان» بقرار حكومة البحرين إلغاء العمل بقانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. وعبّرت المنظمة عن املها أن يتبع ذلك إلغاء أو تعديل القوانين الأخرى مثل قانون العقوبات الذي يسمح بالإعتقال التعسفي وإنشاء المحاكم الإستثنائية. ودعت المنظمة إلى تفعيل الآليات والضمانات التي تحمي حقوق المواطن مثل تلك الإنتهاكات والممارسات وأهمها تحقيق إستقلالية ونزاهة القضاء، ورفع القيود عن عمل منظمات حقوق الانسان غير الحكومية سواء البحرينية منها أو الدولية.

● ومن جهة اخرى فازت القائمة العمالية الديمقراطية فوزاً ساحقا فى انتخابات اللجنة العامه لعمال البحرين التى جرت يوم الاثنين الماضي وحصلت على ثقه جميع اعضاء الجمعية العمؤمية للدورة الثامنة برغم تدخلات وزارتي العمل والداخلية فى الانتخابات. وقد عززت القائمة العمالية على مطالبهاالسياسيه والنقابية ومساندتها المطالب الدستورية والشعبية.

● ومن المقرر ان يعود الى الوطن هذا اليوم (الاربعاء) كل من الاستاذ عبد الرحمن النعيمي والاستاذ عبد النبي العكري بعد حوالي ثلاثة عقود قضياها في المنفى. ولم يتوقف هذان المناضلان عن العمل دفاعا عن الشعب وحقوقه طوال تلك الفترة، وساهما، مع بقية المناضلين، في ايصال قضيته الى العالم من خلال مشاركتهما في المؤتمرات السياسية والحقوقية والتواصل مع الجهات المعنية، والكتابة في وسائل الاعلام العالمية. وتكفي الاشارة الى ان بعض وثائق الخارجية البريطانية التي تغطي النصف الثاني من الستينات يتطرق الى انشطة الاستاذ عبد الرحمن النعيمي. وقد أعربت المعارضة عن تقديرها لما قدمه هذان المواطنان اللذان ارتبط اسماهما بشكل وثيق بالنضال الشعبي المتواصل خصوصا خلال الحقبة السوداء حتى بدأت ملامح الانفراج السياسي على يدي الامير الحالي. تحية اكبار واجلال لهذين المناضلين وصاحبتهما السلامة في حلهما وترحالهما.

● وفي لندن، قال الدكتور جون بيترسون، الباحث بالمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية ان امام امير البحرين مهمات صعبة يجب عليه مواجهتها اذا اراد لمشروعه الاصلاحي ان ينجح. وقال في محاضرة ألقاها الليلة الماضي بكلية الدراسات الشرقية والافريقية التابعة لجامعة لندن ان الامير قدم وعودا كبيرة للمواطنين في مقابل حصوله على صك مفتوح من الشعب باقرار الميثاق، وعليه ان يحقق تلك الوعود، وانه يجب ان يحصل تفويضا شعبيا لازالة عمه، رئيس الوزراء، اذا اراد ان يكون بمستوى التطلعات.

**٢ مارس**

● استمرت الاشاعات في البلاد حول احتمالات التغيير الوزاري المرتقب وهل سيكون بحجم ما تتطلبه المرحلة ومنسجما مع تطلعات المواطنين، ام سيبقى محصورا في اطار الحفاظ على توازنات العائلة الحاكمة. وكان ولي العهد قد أشار الى عزمه على إشراك دماء جديدة في العمل السياسي المستقبلي، معتبرا ان ذلك ضروري لانجاح المشروع الاصلاحي الذي طرحه الامير. جاء ذلك خلال زيارته لجمعية المحامين قبل ثلاثة ايام. ورحبت المعارضة بهذا التصريح الذي سوف يؤدي، اذا ما نفّذ، الى تطوير جاد للعمل السياسي في البلاد بعد الاحتقان الذي استمر طوال الحقبة السوداء. وتؤكد المعارضة ان الابقاء على اي من رموز الحقبة الكارثية في الحكومة سوف يزعزع ثقة المواطنين في جدية المشروع الاصلاحي.

**استمرت المطالبة بالتحقيق في قضايا انتهاكات حقوق الانسان التي حدثت خلال العهد الاسود، خصوصا ان التلكؤ في هذا الجانب من شأنه ان ينعكس سلبا على معنويات المواطنين الذين تضرروا نتيجة ممارسات جهاز التعذيب، وان استمرار عناصره في التمتع بحصانة النظام من شأنه ان يؤثر سلبا على الثقة التي خلقتها اصلاحات الامير وولي عهده. وناشدت المعارضة رموز الحكم التصدي لهذا الطلب الملحّ لان المنظمات الحقوقية الدولية تواصل التحقيق في ملف حقوق الانسان في البحرين. وعلى وجه الخصوص طالبت المعارضة بالاسراع في تعويض ضحايا حقبة التعسف.**

● وعلى صعيد آخر قال الاستاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، في كلمة القاها بمركز المعارض مؤخرا ان التعديلات الدستورية «يجب أن تأخذ طريقها الدستوري والقانوني عن طرق تطبيق الآلية الدستورية المتمثلة في المادة ١٠٤ من الدستور»، وقال: «أكدت لجنة العريضة الشعبية على وجوب أن تتم إجراءات التعديل عن

# يوميات البحرين في شهر مارس ٢٠٠١

طريق هذه القنوات الدستورية حتى لا تتعرض البلاد لأزمة دستورية ثانية». واضاف قائلا: « أن أزمة البطالة آخذه في التفاقم وأنها قد تتحول الى قنبلة موقوتة وأن على الحكومة رسم الخطط الكفيلة بمعالجتها قبل أن تستفحل . ودعا الاستاذ علي ربيعة الى «أن يتنافس المتنافسون على العمل السياسي لأنة ليس حكرا على أحد ولكن تبقي مسؤولية المواطنين في الحفاظ على هذه المكتسبات وأخذ الحيطة والحذر من أجل الابتعاد عن المشاريع الطائفية أو المذهبية». واكد ان لجنة العريضة الشعبية ستبقي هي «الإطار الواسع الذي يضم كافة التيارات السياسية والمظلة التي تحمي الوحدة الوطنية وتدعم خطوات الأمير الإصلاحية».

● ونشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم امس مقالا للدكتور عبد الهادي خلف، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، مقالا بعنوان «البحرين: ماذا بعد العرس؟» جاء فيه: «بالغاء قانون امن الدولة يتم الغاء جزء مخز من فصل كئيب في تاريخ البحرين، وهو جزء بدأ في منتصف الخمسينات باعتقال قادة الحركة الوطنية آنذاك وسجن بعضهم وفي وتهجير آخرين». وذكر ان الانبا ء من البحرين «تحمل الكثير مما يدعو الى التفاؤل، كما يحمل الكثير مما يدعو الى التشاؤم». ومن دواعي التفاؤل، في نظر الكاتب، ثقة الناس بصدق الامير وصدق وعوده، واصرار الناس على ضرورة اعطاء الفرصة الكافية للبرهنة على قدرته، ومجمل الظروف السياسية والاقتصادية محليا، واقليميا ودوليا. لكنه قال ان «دواعي التشاؤم كثيرة ايضا». ومن بين هذه الدواعي «اصرار الاعلام الرسمي على تقديم المشروع الا صلاحي على انه سلسلة من المكرمات الاميرية، رغم ما في ذلك من انتقاص لحق الناس وحق الامير نفسه في ان نعترف له بانه استطاع ان يقرأ الوضع الداخلي والاقليمي والدولي بصورة صحيحة وبدون مكابرة»، مؤكدا «ان المكرمات لا تصنع دولة دستورية» ومن دواعي التشاؤم ايضا، في نظر الكاتب، «ازدواجية الخطاب السياسي الرسمي» الذي يؤكد من جهة على «الالتزام بمشروع الدولة الدستورية»، بينما يستمر «نهج التعاطي مع الناس عبر تعاضديات طائفية واثنية وقبلية». واعتبر الكاتب ان من تلك الدواعي تشمل ايضا «تجاهل الخطاب الرسمي لقضية مهمة هي ادماج بنات وابناء العائلة الحاكمة في الوطن وما يتطلبه هذا الادماج من اجراءات قانونية وسياسية وتربوية». وانتهى المقال الى القول: «تحتاج المعارضة، كما يحتاج كل دعاة بناء الدولة الدستورية الى مواجهة حقيقة ان القوى التي يتهدد مصالحها قيام مثل هذه الدولة ما زالت في مواقعها وما زالت تملك من اسباب القوة ما يمكنها من الارتداد الى عنق الزجاجة الذي كنا جميعا فيه قبل اسابيع قليلة. ويحتاج جميع دعاة بناء الدولة الدستورية على اختلاف درجات موالاتهم ودرجات معارضتهم، الى الاقتناع بان المكاسب الفئوية، رغم بريقها، ستكون عرضة لخطر المصادرة ما لم تكن جزءا من مكاسب شاملة تحققها مصالحة وطنية تسمو على مصالح التعاضديات القائمة اثنية كانت ام طائفية ام قبلية».

**٥ مارس**

● بمناسبة حلول عيد الاضحى المبارك، تتقدم حركة احرار البحرين الاسلامية لشعب البحرين بأحر التهاني والتبريكات داعية الله سبحانه وتعالى ان يوطّد له الامن والاستقرار بعد السنوات العجاف التي نغصت عيشه. وتبارك كذلك لرموز الاصلاح السياسي في البلاد بهذه المناسبة التي تتزامن مع انفراج سياسي لم تشهد البلاد له مثيلا منذ ان بدأت الحقبة السوداء قبل ربع قرن. والذي بدأه الامير مؤخرا. وتشعر الحركة بارتياحها الشديد للنتائج التي تمخضت عنها حركة الشعب المباركة بعد نضال تواصل عبر العقود الاخيرة. وتدعو الحركة المعنيين بالامر للتصدي لملفات الازمة بهدف غلقها نهائيا، خصوصا في ما يتعلق بحقوق المظلومين ومنع تكرر الممارسات الخاطئة التي عصفت بالبلاد، والتصدي لظاهرة البيروقراطية في الدوائر الحكومية.

● من جهة اخرى عبّرت الحركة عن ارتياحها لقرار امير البلاد باعادة فتح جمعية التوعية الاسلامية التي أغلقت بقرار مشؤوم صدر في فبراير ١٩٨٤ عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعد استلامها «اوامر من جهات عليا». وقد مضى على تشميع باب هذا الصرح العلمي والديني العتيد اكثر من سبعة عشر عاما صادر جهاز التعذيب خلالها محتوياته وقام بحرق المبنى قبل بضعة شهور. وكانت الجمعية قد استقطبت رموزا فكرية مرموقة لمواسمها الثقافية وأنشأت مدارس اسلامية للبنات وفصولا تعليمية للاولاد. وتجدر الاشارة الى ان هذه الجمعية حصلت على ترخيص رسمي للعمل في العام ١٩٧٢، وذلك بعد اربعة اعوام من تقديم اول دستور لها للحكومة في ١٩٦٨. وبقيت خلال الحقبة السوداء رمزا مأساويا لمشروع القمع، حيث صمدت بشموخ مثل شعب البحرين البطل. كما اعتبرت الحركة قرار منح لجنة حقوق الانسان البحرينية ترخيصا رسميا بالعمل «قرارا بالاتجاه الصحيح». جاء ذلك بعد ان أعلن وزير العمل عن قرار السماح للجمعية بالعمل بعد مرور بضعة شهور على رفض الطلب من الجهة نفسها. وكانت «أوامر من جهات عليا» قد صدرت باديء الامر برفض الطلب، ولكن مشروع الاصلاح الذي طرحه الامير اجبر تلك الجهات على منح الترخيص. وتمنت الحركة ان تبدأ اللجنة عملها بشكل جاد خصوصا بعد الفشل الذريع للجنة الحكومية لحقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى.

● وعلى صعيد آخر يستعد المواطنون لاستقبال العالم الكبير الشيخ عيسى احمد قاسم، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، الذي سوف يعود يوم الخميس المقبل قادما من مدينة قم الايرانية بعد ان قضى فيها اكثر من ثمانية اعوام دارسا ومدرّسا. وسوف يعود في اليوم نفسه الاستاذ عبد النبي علي عبد الحسن الدرازي الذي أمضى اكثر من ١٧ عاما في المنفى بسبب مواقفه السياسية وانشطته الوطنية.

● وأصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا حول التطورات الاخيرة في مجال حقوق الانسان في البلاد طالبت فيه بتشكيل لجنة من مواطنين بحرينيين للتحقيق في جرائم التعذيب، ومحاسبة المسؤولين المتهمين بالتعذيب، وتعويض ضحايا التعذيب، والغاء القوانين المخالفة لدستور البلاد والسماح لمنظمات حقوق الانسان بالعمل الحر.

● وكان الاستاذ عبد الوهاب حسين، الناشط الاسلامي المعروف، قد دعا يوم الجمعة الماضية قد المعارضة للشعور بالانتماء الحقيقي للوطن والحفاظ على المصلحة الوطنية والاستماع الى النقد، وان يكون لها برنامج سياسي واقعي واضح، والعمل وفق القانون. ثم تطرق لواقع الاعلام المحلي وكيف انه اهتم بالمواطنين وآرائهم قبيل الاستفتاء على الميثاق لكنه أدار ظهره لهم بعد ذلك. كما اشار الى القلق من تشكيل لجنة تغيير الدستور خصوصا ان عضويتها اقتصرت على وزراء محسوبين جميعا على الحقبة السوداء التي لا تشرّف البلاد. وطالب بان تكون اكثر تمثيلا للمواطنين.

● اما الشيخ الجمري فقد تطرق في خطبة الجمعة الى قضايا من بينها ضرورة ان يكون الاصلاح شاملا للاوضاع الاقتصادية والسياسية، والمحافظة على الوحدة الوطنية واحترام القانون والالتزام بالشفافية واحترام الرأي الآخر.

**٧ مارس**

● تستعد البلاد لاستقبال سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق والعالم الديني المعروف، الذي يصل البلاد غدا بعون الله عائدا من مدينة قم الايرانية. وسوف تستقبله الجماهير في المطار، قبل ان يتوجه الى منزله بمنطقة الدراز. وقد بث تلفزيون البحرين هذا اليوم جزءا من مكالمة هاتفية اجراها معه صباح اليوم حول عودته. وبالاضافة لكونه عالما دينيا كبيرا، فقد عرف عن الشيخ عيسى قاسم قوة منطقه السياسي خلال عضويته بالمجلسين التأسيسي والوطني في النصف الاول من السبعينات، حيث كان الرمز البارز في الكتلة الدينية. وساهم بشكل فاعل في تأسيس مشروع جمعية التوعية الاسلامية في تلك الفترة وبقي على رأسها حتى فبراير ١٩٨٤ عندما أصدرت الحكومة قرارا بحلها. ويتوقع ان يكون لعودة الشيخ عيسى قاسم انعكاسات ايجابية واسعة على الوضعين الاجتماعي والسياسي في الوقت الذي تنتظر فيه البلاد عودة العمل بالدستور.

**استمر قلق المواطنين في الايام الاخيرة ازاء عدد من الظواهر. ومنها استمرار تواجد قوات الامن في المناطق السكنية بشكل يستفز مشاعر المواطنين، ورفض سفارات البحرين اصدار جوازات سفر للمواطنين الذين يتقدمون بطلب ذلك، الامر الذي يعرقل محاولات عودتهم الى البلاد، والابقاء على الجهاز القمعي الذي مارس التعذيب وتقديم الاوسمة لعناصر التعذيب كما فعل الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، وزير الداخلية بالنيابة الاسبوع الماضي. وطالبت المعارضة الحكومة بالتصدي لهذه الظواهر التي لا تنسجم مع روح الانفتاح المتضمنة في المشروع الاميري.**

● وفي عددها الصادر هذا اليوم نشرت صحيفة «القدس العربي» مقالا للاستاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، بعنوان: «الآلية الدستورية هي السبيل الوحيد لادخال التعديلات». وطرح الكاتب تجربة حصلت في اوكرانيا تشبه ما حدث في البحرين قائلا: «اجرى الرئيس كوجما استفتاءا تناول عدة مواضيع منها خلق مجلس أضافي الى جانب السلطة التشريعية و الحد من الحصانة التى يتمتع بها أعضاء البرلمان و تخفيض عددهم من ٤٥٠ الى ٣٠٠ عضو واعطاء الرئيس حق تعطيل سلطات البرلمان اذا ما فشل البرلمان فى تشكيل أغلبية فعالة و دائمة أو اذا ما فشل فى اقرار ميزانية الدولة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها من الحكومة. و لأن أوكرانيا عضو فى مجلس أوروبا فقد اعتبر المجلس عدم صحة هذا الاستفتاء لثلاثة اسباب:

١- أن هذا الاستفتاء يتعارض والدستور الذى لا يمكن تعديله الا بمشاركة البرلمان.
٢- أن هذه التعديلات جاءت لتقوية سلطة الرئيس على حساب السلطة التشريعية.
٣- عدم وضوح شكل الاستفتاء و شروطه و طريقة تنظيمه.

● وفى ختام تقرير اللجنة الأوروبية المكلفة بدراسة هذه القضية أكدت اللجنة على أن الدستور الحالي المعمول به منذ عام ١٩٩٦ يتضمن الأداة القانونية الأساسية التى على قاعدتها يمكن للدولة أن تطور و تبنى الديمقراطية الحقيقية، ولذا فهي تصر على الاحترام التام لأحكام الدستور. وفى نهاية التقرير أوصت اللجنة بتعليق عضوية أوكرانيا بمجلس أوروبا اذا ما تم تنفيذ نتيجة الاستفتاء».

● وتوصل الكاتب الى القول: «أن ما حدث فى البحرين من تعطيل دام ٢٦ عاما يعد انتهاكا للدستور خاصة و أن أسباب الحل فى المرسوم الأميري رقم ٤ لعام ١٩٧٥ جاءت لتتحدث عن عدم تعاون السلطة التشريعية مع السلطة الحكومية. و حسب المادة ٦٥ من الدستور فانه وجب اجراء انتخابات جديدة للمجيء بمجلس جديد لولا أن الأمر الأميري رقم ٤ بتأجيل الانتخابات الى ما بعد صدور قانون انتخاب جديد أوقف فى فى مادته الثانية العمل بالمادة ٦٥ من الدستور».

# يوميات البحرين في شهر مارس ٢٠٠١

● وفي محاضرتها يوم السبت الماضي بنادي العروبة حول المجتمع المدني ناقشت الدكتورة منيرة فخرو عددا من القضايا المرتبطة بالمجتمع المدني. فقد تساءلت: هل يتم الغاء قانون الجمعيات ام تعديله حسب الظروف القائمة؟ ثم طرحت موضوع الاتحادات المهنية: الاتحاد العام للجمعيات المهنية الذي سيضم في عضويته كافة النوادي في البحرين والتي يربو عددها على الخمسين ناديا، الاتحاد العام للجمعيات المهنية مثل جمعية المحامين وجمعية المهندسين وجمعية الأطباء وجمعية المحاسبين وغيرها من الجمعيات، الاتحاد العام لنساء البحرين الذي سيضم في عضويته كل الجمعيات النسائية في البحرين، الاتحاد العام لعمال البحرين الذي سيضم في عضويته الاتحادات الفرعية التي سوف تشكل في المستقبل، الاتحاد العام لطلبة البحرين على مستوى المدارس والجامعات.

**٩ مارس**

● شهدت البحرين الليلة الماضية حضورا جماهيريا واسعا لاستقبال سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم لدى عودته الى البلاد قادما من ايران. وقد اكتظت الشوارع بالمستقبلين الذين بلغت اعدادهم عشرات الآلاف، الامر الذي ادى الى تعطيل حركة المرور على الطريق ما بين مطار البحرين الدولي ومنطقة الدراز التي يقطنها الشيخ عيسى. وكانت مظاهر الابتهاج واضحة على وجوه المستقبلين نظرا لما يمثله من رمزية دينية وسياسية. واستغرق قطع المسافة من المطار الى منطقة الدراز التي لا تتجاوز العشرة كيلومترات اكثر من اربع ساعات، وفضّل الكثيرون قطع بعض المسافة سيرا على الاقدام. وفي مسجد الصادق ألقى الشيخ عيسى قاسم كلمة قال فيها انه يهدف للمشاركة في الاصلاح السياسي الذي تشهده البلاد، مؤكدا ضرورة دعمه لتجنيب البلاد شرور الخلاف والاختلاف. وقد اهتمت وسائل الاعلام العالمية بعودة الشيخ عيسى قاسم والاستاذ عبد النبي القافود، ونشرت تصريحات لهما يؤكدان فيها رغبتهما في المشاركة الايجابية في اصلاح الوضع السياسي.

● وقالت منظمة العفو الدولية في بيان لها صدر اليوم ان الوفد الذي يزور البحرين يتكون من السيد برترام براون، استاذ القانون بجامعة شيكاغو والآنسة جون راي، مديرة برنامج الشرق الاوسط بالامانة العامة، والسيد سعيد بومدّوحة، الباحث بقسم الشرق الاوسط. وقالت المنظمة: «ان الوفد سوف يلتقي مسؤولين كبارا بالحكومة وممثلين للمجتمع المدني وسجناء الرأي السابقين والاعلاميين». وقد تأخرت زيارة منظمة العفو الدولية كثيرا في السابق بسبب رغبة الحكومة في منع ظهور الحقائق، ولم يسمح بالزيارة الا بعد ان بدأ الامير مشروعه الاصلاحي وأفرغ السجون من المعتقلين السياسيين.

● وفي صلاة الجمعة هذا اليوم القى كل من الشيخ عبد الامير الجمري والشيخ عيسى قاسم كلمتين مهمتين حول الوضع اكدا فيها توجهاتهما الايجابية وترحيبهما بالتطورات التي تحصل في البلاد. ورحّب الشيخ الجمري بوفد منظمة العفو الدولية الذي يزور البلاد حاليا، ودعا المواطنين الى التعامل معه بايجابية، كما دعا الحكومة للسماح لوفد من منظمة حقوق الانسان البرلمانية البريطانية بزيارة البلاد. وقال الشيخ عيسى قاسم انه سوف يركز على الجانب الديني في عمله، بينما سيكون الشيخ الجمري اكثر اهتماما بالجانب السياسي. وحضر صلاة الجمعة عدد كبير من المواطنين. كما أكد الشيخ عيسى قاسم ان شعب البحرين المسلم متوافق في اطاره السياسي بعيدا عن المذهبية والطائفية وان كلا من الشيعي والسني يتعبد وفق مذهبه لكن الاثنين يقفان صفا واحدا ازاء المشكل السياسي.

● وفي لندن قال الدكتور علاء اليوسف، الاقتصادي الدولي والناشط السياسي البحريني، ان العمل الحقيقي لتنمية البلاد يجب ان يبدأ الآن. جاء ذلك في محاضرته التي القاها الليلة الماضية في اجتماع بنادي الخليج الثقافي تحت عنوان: «البحرين: مستقبل واعد». ورأى الدكتور اليوسف، الذي عمل عدة سنوات بصندوق النقد الدولي، ان امام الحكومة عددا من الاولويات من بينها: خفض العجز في الموازنة وهو عجز متكرر، والشفافية في التعاطي مع واردات البلاد النفطية، وعلاج ظاهرة البطالة والتعاطي مع ظاهرة العمالة بهدف تحسين اوضاع المستخدمين الاجانب والمحافظة على حقوقهم الاساسية. وعبّر عن تفاؤل حذر بالمشروع الاصلاحي الذي يتم تنفيذه حاليا، ودعا الى تكريس الحريات العامة لازالة الخوف من نفوس المواطنين.

● وفي عددها رقم ٦٥٦ الصادر في ٥ مارس ٢٠٠١ نشرت مطبوعة Gulf States Newsletter مقالا بعنوان: «توقعات بتشكيل حكومة جديدة للتعجيل باصلاحات قوية». وقالت ان المشروع الاصلاحي للامير لا يمكن عكسه. ونسبت الى مسؤولين بالجناح الاصلاحي قولهم ان «على الامير ان يقوم باصلاح شامل للحكومة». لكنها قالت ان رئيس الوزراء قد يبقى في السلطة في الوقت الحاضر، الامر الذي اعتبرته مزعجا للمعارضة. ونسبت الى مصادر المعارضة قولها ان قوات الامن ما تزال منتشرة في مناطق كثيرة من بينها الدراز. واضافت ان «هناك رغبة في محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب ضد المواطنين، لكن الاوساط المقربة من الامير غير متحمسة لذلك». وقالت ان الحكومة لن تستطيع تحاشي ذلك خصوصا ان وفد الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة سوف يقوم بزيارة مهمة للبلاد في وقت لاحق.

**١٢ مارس**

● بدأ وفد منظمةالعفو الدولية الذي يزور البحرين اعماله يوم امس الاول، بلقاءات مع المسؤولين والمحامين وضحايا الحقبة السوداء. وقال السيد كمال سماري، الناطق باسم المنظمة لوكالة الاسوشيتد برس بالمنامة: «اننا نأمل ان نتحدث بعمق مع اعضاء المجتمع المدني والمسؤولين الكبار». واضاف: «لقد قامت البحرين مؤخرا بخطوات ايجابية كبيرة ونود ان نساعد على ترويج وحماية هذه التطورات الايجابية والمشجعة». وحثت المعارضة المواطنين على الادلاء بافاداتهم حول تجاربهم القاسية مع جهاز التعذيب الذي أنشأه ايان هندرسون والذي لم يطرأ عليه اي تعديل حتى الآن. وتمنّت ان تثمر زيارة المنظمة عن تعديل كامل للقوانين والتشريعات المحلية لتتناسب مع المعايير الدولية.

● ولاحظت المعارضة بقلق بالغ استمرار مرتكبي جرائم التعذيب في مناصبهم في غياب اية محاسبة او محاكمة لهم. وعلى وجه الخصوص يسود المواطنين شعور عام بالسخط من فرض كل من عبد الرحمن بن صقر آل خليفة وعبد العزيز عطية الله آل خليفة، كمحافظين للمنطقة الغربية والعاصمة. ويمتلك الناشطون الحقوقيون البحرينيون ادلة ملموسة على تورط هذين الجلادين في جرائم التعذيب، وهم بصدد تقديمها للجهات الحقوقية الدولية لتستطيع اتخاذ ما يمكن بحقهما. والتمست المعارضة من امير البلاد الذي أخرج البلاد من الحقبة ا لسوداء وبدأ عهدا من الاصلاحات السياسية والحقوقية، الاسراع في اتخاذ ما يلزم من اجراءات بحق هذين الشخصين لكي لا تتطور القضايا وتصل الى القضاء الدولي. وتؤكد الادلة التي بحوزة الناشطين الحقوقيين ان كلا من الشخصين مارس التعذيب الوحشي شخصيا بحق عدد غير قليل من المعتقلين منذ اكثر من عشرين عاما. وقالت ان خطوة كهذه سوف تكرس الثقة بين شعب البحرين وحكومته لانها ستكون بداية لالغاء الآليات التي سهلت جرائم التعذيب.

● ومن جهة اخرى يتوقع الافراج غدا عن المواطن عادل الحايكي المعتقل بسجون الكويت. واذا تم ذلك فسوف يكون هذا المواطن آخر المعتقلين السياسيين البحرينيين في الوقت الحاضر. وكانت رموز سياسية كويتية قد بذلت في الفترة الاخيرة جهودا للافراج عن هذا المواطن المعتقل ظلما وجورا. وكتب السيد عبد المحسن جمال، عضو مجلس الامة الكويتي، يوم امس مقالا بجريدة «الوطن» الكويتية طالب فيه باطلاق سراح الحايكي من السجن، والتقى كذلك مع رئيس الوزراء، الشيخ سعد العبد الله الصباح، لمناقشة القضية.

● وعلى صعيد آخر اهتمت وسائل الاعلام الدولية بمواقف المعارضة البحرينية. فقد نشرت صحيفة «القدس العربي» التي تصدر في لندن في عددها الصادر يوم السبت تقريرا عن المحاضرة التي القاها الدكتور علاء اليوسف يوم الخميس الماضي بنادي الخليج الثقافي في لندن. ونشرت صحيفة « » تقريرا موسعا عن المحاضرة التي القاها الباحث الامريكي، جراهام فوللر، بنادي الخليج الثقافي الشهر الماضي حول سياسة ادارة بوش الامريكية تجاه قضايا الخليج والشرق الاوسط. اما صحيفة «الوطن» الكويتية فقد نشرت مقابلة موسعة مع الدكتور منصور الجمري حول الوضع في البحرين، تطرقت لمناقشة مواقف المعارضة وتوجهاتها وطرق عملها وعلاقاتها الخارجية وسياساتها المستقبلية. واكد الدكتور الجمري على الوحدة الوطنية وفشل محاولات تفتيت الشمل البحريني من قبل اجهزة القمع المتضررة من تلك الوحدة.

● وفي لندن سوف تناقش تطورات الوضع البحريني بشكل موسع في ندوة تعقد يوم الاربعاء المقبل بمجلس اللوردات البريطاني. وسوف يشارك في الندوة التي دعا اليها اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، كل من الدكتور جون بيترسون، الباحث بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، والدكتور عبد الهادي خلف، عضو المجلس الوطني البحريني الذي حله الامير السابق، والسيد سايمون هندرسون، المتخصص بالشؤون الخليجية، والبروفيسور فريد هاليداي، استاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد التابعة لجامعة لندن، والسيد جيريمي كوربين، عضو البرلمان البريطاني، والدكتور منصور الجمري، عن حركة احرار البحرين. ولمعرفة المزيد عن الندوة يمكن الاتصال باللورد ايفبوري على الهاتف ٠٢٠ ٧٢٧٤ ٤٦١٧. كما تعقد مساء غد ندوة مماثلة بجامعة ويستمنستر، بدعوة من الدكتور عبد الوهاب الافندي ومشاركة كل من الدكتور جون بيترسون والسيد روجر هاردي الصحافي بقسم الشرق الاوسط بهيئة الاذاعة البريطانية.

**١٦ مارس**

● رحّبت المعارضة البحرينية بالقرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية هذا اليوم الذي أقرّ سيادة البحرين على جزيرة حوار، واعتبرته نهاية سعيدة لخلاف استمر عقودا بين بلدين شقيقين. وتمنّت ان يسود الامن والاستقرار منطقتنا الخليجية، خصوصا ان كلا البلدين دخلا عهدا واعدا بمزيد من الحرية واحترام حقوق الانسان. وتمنت المعارضة على الحكومتين الاتفاق على سياسات تعاون اقتصادي وتنموي بما يعود على الشعبين الشقيقين بالخير والرخاء. وقد أقرّت محكمة العدل الدولية في قرارها سيادة البحرين على جزيرة حوار وقطعة جرادة، بينما أعطت السيادة لقطر على فشت الديبل وجزيرة جنان. واشتمل القرار كذلك على اعطاء قطر حق الملاحة في الممر المائي بين جزيرتي حوار والبحرين، وأعاد ترسيم الحدود البحرية بشكل مرض للطرفين. واعتبر القرار معتدلا بشكل عام. وعلى الفور أعلن امير البحرين موافقته على القرار.

● وعلى صعيد آخر قالت منظمة العفو الدولية في بيان لها اصدرته بعد انتهاء زيارة رسمية الى البحرين: «ان التحدي الذي يواجه الحكومة وشعب البحرين الآن هو كيف تترجم مباديء حقوق الانسان التي يحتويها الميثاق الوطني الى ممارسة يومية». وكان وفد المنظمة قد التقى خلال زيارته التي استمرت اربعة ايام كلا من الامير وولي العهد

# يوميات البحرين في شهر مارس ٢٠٠١

وبعض الوزراء والمحامين وناشطي حقوق الانسان وسجناء الرأي السابقين والعائدين من المنافي. وقالت المنظمة: «ان عملية الاصلاح لن تكتمل حتى يتم اصلاح القوانين البحرينية الحالية وتطبيقها لتعكس المعايير الدولية المقبولة لحقوق الانسان ولضمان استمرارها في المستقبل». وقال البروفيسور بارتام براون، احد اعضاء الوفد الذي ضم كذلك الآنسة جون راي رئيسة قسم الشرق الاوسط بالمنظمة والسيد سعيد بومدّوحة، الباحث بالمنظمة: «هناك الآن حاجة لهذه التغييرات التشريعية لمواكبة فترة التحول، وقد اقترحنا على حكومة البحرين بعض القضايا القانونية التي يجب ان تعطى اولوية نظرا لاهميتها من اجل تطوير التشريعات البحرينية لتواكب المعايير الدولية، ومن بينها قانون الاحكام الجنائية وقانون الجمعيات للعام ١٩٨٩».

**اصدر امير الكويت قرارا باطلاق سراح المواطن عادل جاسم الحايكي بعد ان قضى ثمانية عشر شهرا وراء القضبان بسبب امتلاكه منشورات تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بالدستور. واعتبر اعتقال الحايكي وثلاثة مواطنين بحرينيين آخرين انتهاكا صارخا لحقوق الانسان في الدولة التي كان يفترض ان تكون الاكثر التزاما باحترام حقوق الانسان. وجاء اطلاق سراح الحايكي بقرار من امير الكويت بعد ان اتضح ان الكويت هي الوحيدة من بين دول العالم التي تعتقل سجناء رأي بحرينيين. وشكرت المعارضة البحرينية امير الكويت على قراره اطلاق هذا المواطن المظلوم.**

● في تطور خطير اعتقلت قوات التعذيب الليلة قبل الماضية اربعة مواطنين كانوا يشاركون في تزيين احد الشوارع بالعاصمة، المنامة. وساد الاوضاع موجة من الرعب بسبب هذه البادرة الخطيرة، ولكن تدخل ولي العهد أدى الى الافراج عنهم في الليلة نفسها. وعرف من بين الذين اعتقلوا المواطن محمد رضا المخلوق من منطقة المنامة. وعلى الفور تعالت الاصوات المطالبة بوضع حد لممارسات هذا الجهاز الذي عرف بانتهاكاته الفظيعة لحقوق الانسان خلال الحقبة السوداء. واكد مراقبون ان استمرار الاصلاح السياسي يتطلب التخلص من الآليات التي سهلت انتهاك حقوق الانسان في الماضي ومن بينها جهاز التعذيب الذي أنشأه ايان هندرسون.

● وكان المواطنون قد أصيبوا بالذهول وخيبة الامل بعد اطلاق وزير العمل، بأمر من رئيس الوزراء، تهديدا بمنع التجمعات السياسية التي انتعشت في ظل المشروع الاصلاحي ا لذي أطلقه الامير مؤخرا. فقد قال وزير العمل في تصريح نشرته وسائل الاعلام المحلية ان بعض التجمعات يمكن اعتبارها احزابا سياسية، وبالتالي فهي ممنوعة لان حكومة البحرين لا تسمح بتشكيل الاحزاب السياسية في البلاد. وكان المواطنون يتهيأون لاعلان تجمعات سياسية تمثل التوجهات الفكرية والسياسية لهم، فجاء التهديد الحكومي مخيّبا للآمال ومشيرا الى خطورة استمرار الحرس القديم في الحكم. واستند وزير العمل للمادة ٢١ من قانون الجمعيات للعام ١٩٨٩، وهو القانون الذي تطالب الجمعيات الحقوقية بتغييره.

**١٩ مارس**

● سادت اجواء ايجابية منطقة الخليج في اليومين الماضيين بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية بشأن الخلافات الحدودية بين قطر والبحرين. وعبرت الاوساط السياسية عن ارتياحها للقرار الذي أرضى الطرفين كما هو واضح من الخطابات الرسمية. وفي البحرين قررت الحكومة اعتبار يومي السبت والاحد عطلة رسمية بالمناسبة. وارتفعت اصوات عاقلة تدعو الى فتح صفحة جديدة مع الجارة قطر وبقية دول المنطقة، واعتبار القرار مدخلا لعهد جديد من العلاقات التي لا تشوبها عقد الماضي وخلافاته. واعتبر الخطابات اللذان القاهما أميرا البلدين مؤشرا لرغبتهما في تجاوز الماضي والتوجه نحو المستقبل.

● وما يزال الاهتمام الاعلامي بالشأن البحريني قويا. فقد لوحظ انفتاح الاعلام الخليجي على المعارضة البحرينية ورموزها، وذلك باجراء اللقاءات معهم وتغطية التطورات التي تحصل في البلاد. فقد بثت محطة ابوظبي الفضائية الليلة الماضية تقريرا مفصلا حول الوضع في البحرين ومستقبل الامور في هذه الجزيرة. والتقى مراسل المحطة بعدد من الرموز السياسية والدينية من بينهم الشيخ عيسى احمد قاسم عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق. وركز التقرير في بعض جوانبه على قرار فتح جمعية التوعية الاسلامية وسألت الشيخ عيسى عن توجهاتها المستقبلية. كما اجرت حوارات مع وزير العمل وبعض الصحافيين الرسميين. اما جريدة «الشرق الاوسط» السعودية فقد اهتمت بشكل ملحوظ بمقابلة رموز المعارضة، ونشرت مقابلة مع الشيخ عيسى قاسم والشيخ علي سلمان والاستاذ هاني الريس وغيرهم. واهتمت صحيفة «الوطن» الكويتية بالوضع البحريني ونشرت تحليلات ومقابلات مع بعض رموز المعارضة.

● وبرغم الاجواء الايجابية بشكل عام فما يزال هناك قلق من استمرار الاعمال الاستفزازية التي يمارسها الحرس القديم تجاه المواطنين. فما تزال قوات الامن تتواجد في عدد من المناطق مثل الدراز، وتتخذ مواقع قريبة من منازل الرموز المعارضة. وفي مساء الجمعة الماضية قامت تلك العناصر باستفزاز المواطنين بمنطقة البلاد القديم وذلك باعتدائها على اللافتات والشعارات والصور التي علقت في المنطقة تعبيرا عن الفرحة بعودة الشيخ علي سلمان الى البلاد بعد نفي قسري دام أكثر من ستة اعوام. وحدثت بعض المشادات بين المواطنين والعناصر المعتدية، وتم تصوير ما قامت به تلك العناصر بالفيديو لتأكيد ممارستها الاستبدادية.

● وركز الشيخ عبد الامير الجمري في خطبته يوم الجمعة الماضية على توجيه المواطنين للسلوك الحسن خلال موسم العاشوراء الذي يبدأ الاسبوع المقبل، واكد على اهمية استيعاب رسالة الامام الحسين التي استشهد من اجل نشرها في العالم. ولفت نظر المواطنين الى قضايا اخرى من بينها الانتخابات البلدية التي أعلنت الحكومة عزمها على اجرائها خلال الشهر المقبل، وطالب الحكومة بالاعلان عن المشروع بوضوح اكبر وعرض اوسع لما ينطوي عليه. وأشار الى تصريحات وزير العمل حول التجمعات الشعبية المتواصلة، وان ذلك يتناقض مع قانون الجمعيات للعام ١٩٨٩، مطالبا بالغاء ذلك القانون او تعديله بعد ان تطور الاوضاع ولم يعد بالامكان الالتزام بما جاء فيه.

● ومن جهة اخرى علم ان التيار الوطني الليبرالي أعلن عن تشكيل «التجمع الوطني الديمقراطي» كمظلة تجمع الناشطين السياسيين ذوي الاتجاهات الوطنية غير الدينية. ويتوقع ان يكون لهذا التجمع حضور في الانتخابات البلدية والبرلمانية. وفي الوقت نفسه هناك انتظار لطرح تجمع يمثل التيار الديني الاسلامي. فبالرغم من النشاط الثقافي المتواصل من قبل الرموز الاسلامية من علماء ومثقفين، فان الصورة لم تتضح بعد بشأن ما اذا كان اولئك الرموز يسعون لاعلان تشكيل سياسي ام يفضّلون العمل على المستوى الفردي غير المرتبط بتيار معروف.

**٢٢ مارس**

● قبل اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان دعوة من جهات بحرينية شعبية لزيارة البلاد قريبا. كما استلم رسالة من سفير البحرين في لندن يدعوه فيها لزيارة البحرين في اي وقت يشاء. وهذه هي المرةالاولى التي تسمح فيها حكومة البحرين للورد ايفبوري بزيارة البلاد ومقابلة المواطنين. وكانت الحكومة قد وافقت في البداية على طلب منه بزيارة البلاد في نوفمبر ١٩٩٤ ولكنها عادت والغتها قبل السفر بيوم واحد، ورفضت السماح له بأية زيارة في السنوات اللاحقة برغم تكراره الطلب. وكان اللورد ايفبوري يصر على برنامجه الخاص الذي يشمل زيارة السجون ومقابلة ضحايا التعذيب، ورفض دعوة من وزير العمل لزيارة ورش التدريب والتأهيل الفني قائلا ان اهتمامه يتركز على قضايا حقوق الانسان وليس القضايا الاخرى. وساهمت مواقفه الانسانية من قضية شعب البحرين في دفعها الى الامام وتعريف العالم بها. واعترافا منها بالجميل قدمت الجهات الشعبية دعوتها للورد ايفبوري.

● ومن جهة اخرى رحبت المعارضة البحرينية بمشروع تشكيل لجنة خليجية لحقوق الانسان، لكنها طالبت بان تكون اهدافها ووسائلها منسجمة مع المعايير الدولية وان لا تستعمل وسيلة لتكريس القمع كما هو شأن بعض المنظمات الرسمية. واجتمعت لجنة مؤلفة من وزراء العدل بدول المجلس في الرياض لاقرار مباديء تأسيس اللجنة. ويعتبر هذا التطور الاول من نوعه مؤشرا لوعي حكومات المنطقة بضرورة التخلي عن عقلية الماضي ودخول المستقبل بعقلية جديدة تستوعب المتطلبات العصرية وفي مقدمتها ممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

● وفيما انعقدت الدورة الـ ٥٧ لمفوضية حقوق الانسان في جنيف، لوحظ غياب الجهات الحقوقية البحرينية المستقلة عن اعمالها وذلك لعدم اعادة طرح القضايا التي كانت مصدر قلق كبير للمواطنين. هذا مع تأكيد هذه الجهات انها مستمرة في عملها في اطار دستور البلاد والقوانين الدولية التي تنظم قضايا حقوق الانسان. وعلم ان السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الانسان، رفضت اعادة الترشح للمنصب برغم المحاولات التي بذلها السيد كوفي عنان لاقناعها بالترشح للسنوات الاربع القادمة.

● ولاحظت المعارضة البحرينية استمرار بعض الممارسات السلبية من قبل عناصر جهاز الامن، وهي ممارسات تتناقض مع روح المشروع الاصلاحي المطروح. ومن هذه الممارسات استفزاز بعض العائدين بالتهديد بالاعتقال والتعذيب ومحاولة اثبات الوجود وادخال الرعب في القلوب. وقد تكررت هذه الحادثة مع عدد من الاشخاص مؤخرا. فمثلا ما يزال المواطن محمد العلوي الذي يعاني من امراض نتيجة القمع الذي تعرض له قبل فراره من البلاد ممنوعا من العودة برغم محاولات اهله اقناع السفارة البحرينية في سوريا بالسماح بعودة ابنهم. كما لوحظ اصرار الحرس القديم على التلاعب بمشاعر المواطنين الذين يتقدمون بطلب جوازات السفر. وعلم ان الجلاد خالد المعاودة نقل مؤخرا الى ادارة الهجرة والجوازات، وهي دائرة حساسة تجعل المواطنين العائدين تحت رحمة هذا الجلاد. هذا بالاضافة للتواجد المتواصل لقوات الامن عند مداخل منازل بعض الرموز السياسية.

**يعود الى البحرين غدا، باذن الله، كل من الدكتور سعيد الشهابي والاستاذ اسامة السلمان. وقد قضى الشهابي في المنفي قرابة اثنين وعشرين عاما وكان احد الناشطين بحركة احرار البحرين ومن رموز المعارضة البحرينية في الخارج، وعمل رئيس تحرير لمجلة «العالم» الاسبوعية لمدة ستة عشر عاما، وما يزال ينشر مقالاته في عدد من المطبوعات. اما أسامة السلمان فقد قضى خمسة اعوام في لندن. وتمنت حركة احرار البحرين عدم تكرر التجربة السابقة التي أدت الى تشتت شمل ابناء البحرين وخلقت فجوة كبيرة بين الحكم والشعب. وكان الشيخ علي سلمان والسيد حيدر الستري قد عادا الى البلاد هذه الاسبوع.**

# اترك الصارية وعد الى الشاطئ

أيها النورس الذي ضيّعت أرضك، عد اليها سريعا، امش على شواطئها، ونقّر في تربتها ففيها من الخير ما يكفيك عن ركوب البحار والاهوال. لقد قضيت أحلى سنوات عمرك لائذا بصارية سفينة ممنوعة من الرسو عند شاطيء الامان. مخرت عباب البحار شرقا وغربا، حتى وصلت نيوزيلاندا شرقا وشواطيء امريكا غربا. وفي كل موقع نزل منها بعض ركابها ملتجئين بعدالة الآخرين ممن ليسوا على دين الاسلام. عصفت الرياح بأشرعة السفينة وكادت تغرقها مرارا، ولكن الله كان لها عونا، لطالما ودّعت الدنيا عندما طال المسير وبعدت الشقة وخيّمت السحب على أفق السماء فكان ليلها يبدو نهارا، وغابت شموس يومها ومحقت أقمار ليلها. كان الزاد قليلا والماء عسيرا نيله، ولولا فضل الله ورحمته لكنت من الهالكين. فاحمد ربك كثيرا وسبحه بالعشيّ والابكار.

ها هي الرياح تهدأ قليلا، ويستوي ماء البحر المتلاطم، وتقل تقلبات الجو. فهل هذا هو الهدوء الذي يعقب العاصفة ام يسبقها؟ البعض يطالب بعدم الخلود للنوم ما دامت السفينة غير مسموح لها بالرسو في الميناء، وما دام حماة الديار لم يقرروا موقفهم النهائي بعد، بانتظار المجهول. وهل ثمة شيء أكثر خطرا من الانتظار الطويل الذي يمله الاسوياء ويخشاه العقلاء؟ في عمق اللجة البحرية، ازداد بياض ريشك لكنك كنت صابرا محتسبا وانت تطوف البحار وتمر عبر ديار غيرك، ديار الغربة التي ليس فيها مؤنس والتي كثيرا ما استكثر اهلها وجودك بينهم. كانت الصارية التي تقف عليها تتمايل بدون توقف حتى بعد هدوء العاصفة، فهل يأمن مكر البحر من خاض غماره وابتلى سرائره؟ سل أسلافك الذين اقتاتوا على ما في بطنه من لآليء، اولئك الذين ركبوا البحار وخاضوا الاهوال من اجل لقمة العيش، وسيخبرونك بالسعادة التي كانت تغمرهم وهم اعزة في اقوامهم، يبنون البلاد ويحترمون العباد، ويتقوى بهم الحاكم على عدوه. سل أسلافك عن معنى الاستعباد، وكيف كان المتفرجون على الساحل من اهل الحكم يسلبونهم رزقهم بدون رحمة اوشفقة. ومن اعترض على ذلك كان نصيبه العقاب الاليم. لقد شبعت السياط من ظهورهم حتى لجأ بعضهم الى الباليوز لعله يحميه من العدوان، وهو يعلم انه هو الذي طالما اعان الظالم وكان سندا له على المظلومين.

من صاريتك العالية التي تحدت الرياح العاتية توجه بنظرك نحو ارض الأجداد، وأمعن النظر نحوها فسوف ترى منائرها الشامخة تتحدى الطامعين وتعلن للعالم انها هناك قائمة تشهد على الظلم الذي حل بأهلها عبر العصور، منها انطلقت الدعوات لذكر الله، وحولها التم الشمل واليها توجهت الانظار عند الشدائد والخطوب. قلاع صارعت الزمن وواجهت الظلم ودافعت عن كرامتها بدون خوف او ملل. انظر الى الافق البعيد فلعلك ترى العلائق التي تشد تلك المآذن الى السماء، فهي خيوط ممدودة بالرحمة والنصر والغلبة. رفرف بجناحيك بأقصى ما تستطيع وتوجه نحوها، فقد حان وقت اللقاء على انغام موسيقى تنطلق من لحود ضمت اجسادا طاهرة ونبتت فيها ازهار جميلة. عندما تصل الى الشاطيء سوف تستقبلك النخيل التي تناطح السماء شموخا، وعندما تراك عائدا اليها سترقص اليك اختيالا وترحيبا. تقدم وقبّل سعفاتها، واقصص عليها روايات البعد وألم الفراق. ابثثها مشاعرك التي تحركت وانت تحلق نحوها، وقل لها ان النوارس كلها عائدة قريبا بعون الله. ما أطول سنوات البعد والهجر، كيف تصبر القلوب الوالهة على ألم الفراق والبعد؟

سنوات الغربة خلقت لك الكثير من المتاعب والعناء، ها أنت وحدك تقف على الصارية تنظر حولك فلا ترى النوارس التي طالما استمتعت برمال الشاطيء معك، كانت أياما حلوة عندما كانت الدنيا تتسع لكم فترقصون لهم طربا وفرحة وابتهاجا. بعدها قضي عليكم ان تعيشوا الشتات في اصقاع العالم، تتنقلون بين صواري السفن التي أخذتكم الى اقاصي الارض. عد الى ارضك فهي الاحسن والاجمل والاطهر، وقبّل تربتها مجددا وكل من خيرها واسبح في شواطئها بلا حدود. تذكر الايام الخوالي، واستمتع بما هو آت منها ان كان للعمر فيها نصيب. تركت ارضك حديث عهد بالدنيا، وتعود اليها مثقلا بهموم السنوات، تبحث عمن تحب فلا تراه، فكل قد اتخذ له طريقا، بعضهم انتقل الى ربه، وآخرون انشغلوا بالدنيا، وقليل من يذكرك. حدّق في الوجوه قبل ان تتلفظ باسم اي منهم، لكي لا يحرجك خطأ الذاكرة. لن تعرفهم بسهولة، لكنهم سيعرفونك ربما غابوا عنك طويلا لكنك كنت في خواطرهم. شم تربة ارضك واحضن اطفالها وشم لحود شهدائها، فتلك نصيحة تذكرها جيدا واعمل بها. ايها النورس، مطلوب انت حيا في بلدك، فاهجر الصارية الآن وتوجه الى قلوب المؤمنين بقضيتك، تسامر معهم، فقد انتهى وقت العناء وجاء وقت السمر. نتمنى ان لا يكون ذلك حلما، فالمخلوق لا يعيش مرتين.

## أنشودة النصر

يا نديميّ اطربا من نشوة النصر المبين
وارقصا ما شئتما فالشعب في عرس البنين
واكرعا النخب حلالا، خمرة المنتصرين
واهتفا أنشودة التاريخ لحنا كل حين
بسم الدهر على حرية المعتقلين
وطيور الفجر غنّت تطرب المستيقظين
واستجيبت في أوال صرخة المصطرخين
أنتما لم تعرفا معنى عذابي والأنين
لا ولا كيف أعاني من عذابات السنين
لا تلوماني فاني اليوم مرفوع الجبين
أحمد الله تعالى ناصر المستضعفين

مجدنا يصنعه الابطال في يوم النزال
عزنا عنواننا يعلو على أعلى الجبال
حقنا الضائع عاد اليوم عزا لا ينال
ربع قرن في نضال آه ما أحلى النضال
في أقاصي الارض عشنا لا نبالي ما يقال
او بسجن يقمع الاحرار أشباه الرجال
كيف لا نفرح والبحرين تزهو في جلال
كسبت معركة الدستور والحق يقال
وقضت محكمة العدل لها حكما مثال
وكفى الله تعالى أهلنا شر القتال
فاهنئي بحريننا بالمجد والخير الحلال

## انتهى الخلاف الحدودي فليبدأ التكامل الديمقراطي ـ التتمة من ص ١

**واللقاءات والندوات، ولكن هذه المحاولات قوبلت بتهديدات مبطنة اطلقها وزير العمل والشؤون الاجتماعية بايحاء من عناصر الحرس القديم. هذه التهديدات قلصت حجم الثقة في تلك الاصلاحات واصبحت تهدد المشروع الاصلاحي للامير بالفشل. وبالرغم من سيطرة الشيخ حمد على مقاليد الامور في البحرين فان هناك شعورا بالقلق العميق من سعي الحرس القديم لعرقلة المشروع او افشاله وذلك بسبب شعورهم بخسارتهم المحتومة اذا استمر ذلك المشروع. وهذا تخوف مشترك بين المعارضة والمراقبين السياسيين من اصدقاء الحكومة. ويرى هؤلاء ان من الافضل للشيخ حمد الاسراع بحسم الموقف واجراء التغييرات اللازمة في التركيبة الامنية والسياسية في البلاد لقطع الطريق على من تسول له نفسه العبث بمشروعه الاصلاحي. ويرون كذلك ان من غير الممكن ان يكون هناك تعايش بين رموز الاصلاح ويمثلهم الامير وولي العهد واعداء الاصلاح ويمثلهم الحرس القديم بكامله. وبالتالي يعتقد هؤلاء ان الامور لن تستتب الا بقرار حاسم من الطرف الاصلاحي بشكل لا يقبل الغموض او التأويل.**

**ان هناك الآن ظروفا مواتية للاسراع في تكريس الاصلاح السياسي في البلاد. وهذا يتطلب الاعلان رسميا عن عودة العمل بدستور البلاد وسيادة القانون والغاء القوانين التعسفية مثل قانون الجمعيات للعام ١٩٨٩ وفق ما قالت منظمة العفو الدولية في نهاية زيارتها للبلاد الشهر الماضي، واعادة بناء جهاز الامن ليقوم على اساس الحفاظ على امن المواطن كأساس لامن الدولة، وليس التذرع بأمن الدولة لقمع المواطنين. كما يقتضي الاصلاح من القائمين عليه الاستغناء بأسرع وقت ممكن عن المرتزقة الاجانب سواء في اجهزة الامن ام الدفاع ام جهاز الخدمة المدنية، واحلال ابناء البحرين العاطلين عن العمل مكانهم. وهناك ذيول الازمة الماضية ومنها اعادة المفصولين الى اعمالهم بأسرع وقت ممكن، والتخلي عن عقلية الانتقام ومحاربة المواطنين في ارزاقهم عندما يطرحون آراء قد لا تعجب اجهزة الامن ورموز السياسة. ان اقامة المجتمع المدني يجب ان تتم وفق متطلباته الواضحة وفي مقدمتها السماح بالتجمعات السياسية وغير السياسية والسماح بتشكيل الجمعيات والنقابات، وذلك لا يتم الا في ظل نظام يرغب القائمون عليه في تطبيقه ايجابيا في اطار دستور البلاد. ولذلك فالمعارضة تراقب ما يجري بحذر، فهي تعلن دعمها غير المحدود للمشروع الاصلاحي الذي طرحه الامير، ولكنها تراقب ايضا أساليب التعاطي الرسمي مع ذلك المشروع. لقد قطعت البحرين في الشهرين الماضيين أشواطا كبيرة لم تكن تحلم بها، ولكي تستمر مسيرة التطور يجدر برموز الاصلاح الانفتاح على هموم الشعب والتخلي عن الدعم غير المطلق لعقلية القمع والاستبداد التي سادت البلاد عقودا. اننا واثقون برغبة الامير في الاصلاح وواثقون ايضا بقدرته على تنفيذ ذلك المشروع، بشرط ان يتوفر لديه قرار حسم الامور لصالح الحرية وضد الاستبداد مهما كانت العناصر التي سوف تتضرر من ذلك النهج. فالوقت لا ينتظر، وتفاعلات الاجراءات الانفتاحية تتطلب حسما الامر قبل فوات الاوان. وأملنا ان تستمر الروح الشابة لدى الامير ليستطيع مواصلة نهج الاصلاح الذي قدم شعب البحرين من أجله الشيء الكثير.**